حول أبي هريرة ـ رضي الله عنه

ننتقل بعد ذلك إلى القسم الأخير من نقدنا لفصل الحديث في «فجر الإسلام»، وهو متعلق بأبي هريرة، رضي الله عنه، وأشهد أن المؤلف كان لبقاً جداً في توجيه المطاعن نحو أبي هريرة، ومجاراة المستشرقين والنظَّام، في التحامل على هذا الصحابي الجليل. فقد وزع طعونه في مواضع متفرقة من بحثه، وكان حديثه عنه حديث محترس متلطف، محاذر أن يجهر بما يعتقده في حقه من سوء، ولكن أسلوب المؤلف، وتحريفه لبعض الحقائق في تاريخ أبي هريرة، وحرصه على التشكيك في صدقه، ونقل شك الصحابة في هذا الصحابي الجليل، كل ذلك قد نمّ عن سريرة مؤلف «فجر الإسلام»، وأزاح الستار عن خبيئة نفسه.

وقد رأيت من المناسب أن أذكر ترجمة مختصرة لأبي هريرة ـ قبل التعرض لمناقشة المؤلف فيما كتبه عنه ـ لتعرف رأي التاريخ الصادق، ورأي صحابة الرسول، وعلماء التابعين، وأئمة المسلمين في هذا الشيخ الصحابي الجليل، ثم لتقارن بعد ذلك بين هذه الصورة الرائعة المشرقة، وبين الصورة التي أظهره بها مؤلف «فجر الإسلام» تبعاً لشيوخه من المستشرقين.

اسمه وكنيته[1]:

اختلف في اسمه، واسم أبيه على أقوال كثيرة أبلغها القطب الحلبي إلى أربعة وأربعين قولاً أرجعها الحافظ ابن حجر إلى أقوال ثلاثة. ومن

(١) أخذنا هذه الترجمة من مصادر متعددة كـ«الاستيعاب» لابن عبد البر و«الإصابة» لابن حجر و«تهذيب الأسماء» للنووي، وغيرها.

أشهرها أنه كان في الجاهلية يسمى عبد شمس بن صخر، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ، عبد الرحمن، وهو من قبيلة دوس إحدى قبائل اليمن، وأمه أميمَة بنت صفيح بن الحارث دوسية أيضاً.

وسبب تكنيته بأبي هريرة ما حكاه الترمذي عنه قال: كنت أرعى غنم أهلي، وكانت لي هريرة صغيرة، فكنت أضعها بالليل في شجرة، وإذا كان النهار ذهبت بها معي فلعبت بها، فكنوني أبا هريرة.

إسلامه وصحبته:

المشهور أنه أسلم سنة سبع من الهجرة بين الحديبية وخيبر، وكان عمره حينذاك نحواً من ثلاثين سنة[1]، ثم قدم المدينة مع النبي ﷺ حين رجوعه من خيبر، وسكن «الصُّفة»[2] ولازم الرسول ملازمة تامة، يدور معه حيثما دار، ويأكل عنده في غالب الأحيان، إلى أن توفي عليه الصلاة والسلام.

أوصافه وشمائله:

كان رضي الله عنه، آدم بعيد ما بين المنكبين، ذا ضفيرتين أفرق الثنيتين يصفِّر لحيته ويعفيها، ويحفي شاربه، وكان صادق اللهجة خفيف الروح، محبباً إلى الصحابة، محباً للمزاح.

أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب المزاح عن الزبير بن بكار أن رجلاً قال لأبي هريرة: إني أصبحت صائماً، فجئت أبي فوجدت عنده خبزاً ولحماً فأكلت حتى شبعت، ونسيت أني صائم، فقال أبو هريرة: الله أطعمك، فخرجت حتى أتيت فلاناً، فوجدت عنده نعجة تحلب، فشربت

---

(١) سيأتي معنا ترجيح إسلامه قبل أن يعلن إسلامه قادماً من بلاده بعد الإنتهاء من غزوة خيبر.

(٢) مكان في المسجد النبوي خصصه الرسول عليه الصلاة والسلام لفقراء المهاجرين الذين لم يجدوا بيوتاً يأوون إليها في المدينة. ولا يزال مكان الصفة معروفاً في المسجد النبوي حتى الآن.

من لبنها حتى رويت، قال: الله أسقاك، قال: فرجعت إلى أهلي فَقِلت (من القيلولة)، فلما استيقظت دعوت بماء فشربته، فقال: يا ابن أخي، أنت لم تَعَوَّد الصيام!.

وروى ابن قتيبة في «المعارف» أن مروان بن الحكم استخلف أبا هريرة على المدينة، فركب حماراً قد شد عليه بردعة، وفي رأس الحمار خلية من ليف، فيسير فيلقى الرجل فيقول: الطريق قد جاء الأمير، وقد استغل الطاعنون في أبي هريرة (أمثال جولد تسيهر)[1] هذه الدعابة التي كانت فيه فبنوا عليها أنه كان ضعيف العقل.

ويظهر أن مؤلف «فجر الإسلام» يستحسن هذا الرأي، ولذلك أشار فيما كتبه عن أبي هريرة إلى ما ذكره ابن قتيبة من نوادره، ولم ير في جميع خلاله وأخلاقه ما يستحق منه مثل هذا التنبيه، ولا ريب أن هذا تحامل على أبي هريرة وتشويه لحقيقته على غير أساس، فظهور الرجل بمظهر المتلطف المداعب المحب للمزاح لا يحط من قدره، ولا يكون مظهراً من مظاهر اضطراب عقله وخفته، وإلا لزم أن يكون كل لطيف مزوح، خفيف العقل، وكل ثقيل الظل جافي الطبع، كبير العقل وافر التفكير.

زهده وعبادته وورعه:

تقدم أنه كان من أهل الصّفّة، وأنه كان يصحب النبي ﷺ في أكثر الأوقات، ويأكل عنده، وكثيراً ما تحمل آلام الجوع حرصاً منه على أن لا يفوته شيء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أخرج البخاري عن أبي هريرة: «والله الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدي من الجوع، وأشد الحجر على بطني»، ويقول: «لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ، وحجرة عائشة، فيقال: مجنون، وما بي جنون، وما بي إلا الجوع».

---

(١) انظر ما كتبه عنه هذا المستشرق في «دائرة المعارف الإسلامية»: ١/٤٠٨ مادة أبي هريرة من النسخة العربية.

ولقد افترى على الحق من زعم أن أبا هريرة كان مصاباً بالصرع استناداً إلى كلمته «أصرع» الواردة في هذا الأثر، فقد فسر أبو هريرة هذا الصرع بأنه صرع جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض. وأيضاً فالذين تكلموا عن حياة أبي هريرة من المؤرخين المسلمين لم يذكروا لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض، فمن أين جاء بعض المستشرقين بهذه الفرية، وليس لهم ما يرجعون إليه في تاريخ حياته إلا ما كتبه المؤرخون المسلمون؟!.

أما عبادته وورعه فقد نقل ابن حجر عن الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: نزلت على أبي هريرة، ولم أدرك من الصحابة رجلاً أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه. وأخرج أحمد عن أبي عثمان النهدي قال: تضيفت أبا هريرة سبعاً، فكان هو وامرأته وخادمه يقسمون الليل أثلاثاً، يصلي هذا، ثم يوقظ هذا. وأخرج ابن سعد عن عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح في كل يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة يقول: أسبح بقدر ذنبي. وروى عبد الرزاق عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال، فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأعطيات تتابعت، وخراج رقيق لي. فنظر فوجدها كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأبى. فقال عمر: لقد طلب العمل من كان خيراً منك. قال: إنه يوسف نبي الله بن نبي الله، وأنا أبو هريرة بن أميمة، أخشى ثلاثاً: أن أقول بغير علم، أو أقضي بغير حكم، وأن يضرب ظهري، ويشتم عرضي، وينزع مالي.

حفظه وقوة ذاكرته:

كان من أثر ملازمة أبي هريرة للرسول ﷺ ملازمة تامة، أن اطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول وأعماله، ولقد كان سيء الحفظ حين أسلم، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال له: افتح كساءك فبسطه، ثم قال له: ضمه إلى صدرك فضمه، فما نسي حديثاً بعده قط.

وهذه القصة ـ قصة بسط الثوب ـ أخرجها أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد، والنسائي، وأبي يعلى، وأبي نعيم.

فما زعمه (جولد تسيهر) من أن هذه القصة موضوعة وضعها العامة تبريراً لكثرة حديثه، إنما هو افتراء محض، وتخيل لا يبرره العلم، وتعصب أوحى به التحامل اليهودي على أكبر صحابي روى حديث رسول الله ﷺ، ولا أدري ما هي أدلته العلمية في أن هذه القصة مختلقة؟ هل عثر فيما بين يديه من نصوص التاريخ على ما يؤيد هذه الدعوة، حتى يكذب أئمة الحديث الذين نقلوا هذه القصة ووثقوا رواتها؟!.

والمستشرقون، ومن لفَّ لفَّهم يتظاهرون باستغراب قوة الحفظ عند أبي هريرة إلى هذا الحد، ولو نظروا إلى الأمر بعين الإنصاف، وعلى ضوء علم النفس وعلم الاجتماع، لما وجدوا فيه غرابة ولا بعداً، فلكل أمة ميزة تمتاز بها على غيرها.

والحفظ من الميزات التي امتاز بها العرب، وفي الصحابة وكبار التابعين ومن بعدهم، من كان آية عجباً في سرعة الحفظ وقوة الذاكرة، ومن علم أن البخاري كان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها، وأن أحمد بن حنبل كان يحفظ ستمائة ألف حديث، وأن أبا زرعة كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، لا يستغرب على أبي هريرة أن يحفظ ما حفظ، وكل أحاديثه التي أثرت عنه كما جاء في مسند بقي بن مخلد، خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً، وما زال علماء العربية وكبار الشعراء قديماً وحديثاً يحفظون من الشعر والنثر ما لا يعد شيئاً بجانبه حفظ أبي هريرة لأحاديثه التي حدث بها، فها هو الأصمعي كان يحفظ خمسة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب كما يذكر الرواة.

ولقد ذكر الكاتب المحقق الأستاذ محب الدين الخطيب ما شاهده من حفظ الشيخ الشنقيطي رحمه الله ما يدعو إلى الدهشة، وإليك ما قاله في ذلك: «نحن نعرف معرفة شخصية الأستاذ العلامة الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي رحمه الله وكان يحفظ الشعر الجاهلي كله، ويحفظ شعر أبي العلاء المعري كله، ولو رحنا نعد ما يحفظه لكان شيئاً عظيماً وكتابه «الوسيط في تراجم علماء وأدباء شنقيط» كتبه من أوله إلى آخره من حفظه

إجابة لاقتراح شيخنا الشيخ طاهر الجزائري، وفي هذا الكتاب أنساب أهل شنقيط رجالاً ونساء، وذكر قبائلهم وما نظموه وما يؤثر عنهم من مؤلفات وأخبار، ولم يكن لذلك مرجع يرجع إليه قبل كتاب الوسيط الذي ألفه الشيخ أحمد بن الأمين على ما نعرفه نحن شخصياً، فما حفظه أبو هريرة رضي الله عنه من أحاديث رسول الله ﷺ في طول صحبته لا يجيء في كميته شيئاً بجانب ما شاهدناه من محفوظ الشيخ الشنقيطي فضلاً عن غيره من رجال أمتنا الممتازين بجودة الحفظ وقوة الذاكرة»[1]. اهـ.

على أن الصحابة في عصره اعترفوا له بكثرة الحفظ كما ستسمع، وامتحنه مروان في دقة حفظه، فخرج من الامتحان فائزاً، وذلك كما نقله ابن حجر في «الإصابة» عن أبي الزعيزعة كاتب مروان: من أن مروان أرسل إلى أبي هريرة فجعل يحدثه، وأجلس أبا الزعيزعة خلف السرير يكتب ما يحدث به حتى إذا كان في رأس الحول أرسل إلى أبي هريرة فسأله في تلك الأحاديث، فأعادها عليه، فنظر مروان في المكتوب عنده فما غير حرفاً، ولعل في هذا ما يرد إفك المستشرقين المتعصبين وأذنابهم من المسلمين الذين يشككون في حفظ أبي هريرة وصدقه لا لغرض منهم عند أبي هريرة نفسه، ولكنها إحدى محاولاتهم للنيل من الإسلام والتشكيك في سلامة بنيانه.

ثناء الصحابة عليه والتابعين وأهل العلم:

قال طلحة بن عبيد الله: لا أشك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع. وقال ابن عمر: أبو هريرة خير مني وأعلم بما يحدث. وجاء رجل إلى زيد بن ثابت فسأله فقال له زيد: عليك بأبي هريرة فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكره، إذ خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا فقال: عودوا للذي كنتم فيه، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي فجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا،

(١) مجلة الفتح، العدد ٧٢٥.

ودعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سأل صاحباي وأسألك علماً لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: آمين، فقال زيد وصاحبه: ونحن يا رسول الله نسأل علماً لا ينسى، فقال: سبقكم بها الغلام الدوسي. وقال عمر لأبي هريرة: إن كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأحفظنا لحديثه. وقال أُبيُّ بن كعب: إن أبا هريرة كان جريئاً على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لا يسأله عنها غيره.

وقال الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره. وقال البخاري: روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره.. وقال أبو صالح: كان أبو هريرة أحفظ أصحاب محمد ﷺ. وقال سعيد بن أبي الحسن (أخو الحسن البصري) لم يكن أحد من الصحابة أكثر حديثاً من أبي هريرة. وقال الحاكم: كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له، صحبه على شبع بطنه، فكانت يده مع يده، يدور معه حيثما دار إلى أن مات عليه الصلاة والسلام، ولذلك كثر حديثه. وقال أبو نعيم: وكان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ، ودعا بأن يحببه إلى المؤمنين فكل مؤمن محب لأبي هريرة. وقال ابن حجر: أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثاً، وقال ـ بعد أن ساق قصة الثوب ـ: والحديث المذكور من علامات النبوة، فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره.

من روى عنهم ومن رووا عنه:

روى عن كثير من الصحابة، منهم: أبو بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأبيُّ بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة رضوان الله عليهم، وروى عنه من الصحابة كثيرون، منهم: ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، وواثلة بن الأسقع.

ومن التابعين سعيد بن المسيب وكان زوج ابنته، وعبد الله بن ثعلبة، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وسلمان الأغر، وسليمان بن يسار، وعراك بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سلمة وحميد ابنا

عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار وكثيرون جداً بلغوا كما قال البخاري: ثمانمائة من أهل العلم والفقه. وإن في أخذ هؤلاء الثمانمائة من كبار الصحابة والتابعين عنه، ونقلهم لحديثه، وثقتهم به، لثمانمائة برهان على جلالة قدره وصدق لهجته، وثمانمائة تكذيب لمن أكل الحسد والعداوة والتعصب قلوبهم من المستشرقين ومن تبعهم من المسلمين.

مرضه ووفاته:

أخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على أبي هريرة وهو شديد الوجع فاحتضنته، فقلت: اللهم اشف أبا هريرة، فقال: اللهم لا ترجعها ـ قالها مرتين ـ ثم قال: إن استطعت أن تموت فمت، والله الذي نفس أبي هريرة بيده ليأتين على الناس زمان يمر الرجل على قبر أخيه فيتمنى أنه صاحبه.

وروى أحمد والنسائي بسند صحيح عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أنه قال حين حضره الموت: لا تضربوا علي فسطاطاً ولا تتبعوني بمجمرة وأسرعوا بي.

وأخرج البغوي عن أبي هريرة أنه لما حضرته الوفاة بكى فسئل فقال: من قلة الزاد وشدة المفازة.

ودخل مروان عليه في مرضه الذي مات فيه قال: شفاك الله، فقال أبو هريرة: اللهم إني أحب لقاءك فأحب لقائي. ثم خرج مروان فما بلغ وسط السوق حتى مات.

وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان بعد العصر سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين. وعمره ثمان وسبعون أو تسع وسبعون سنة. ولما بلغ معاوية نعيه أمر عامله بالمدينة أن يدفع إلى ورثته عشرة آلاف درهم ويحسن جوارهم، لأنه كان ممن نصر عثمان يوم الدار رحمه الله ورضي عنه وأجزل مثوبته.

شبه مؤلف «فجر الإسلام» على أبي هريرة:

هذه هي الصورة الصادقة لأبي هريرة كما جاءت في التاريخ، وكما عرفها علماؤنا، فكيف أبرز مؤلف «فجر الإسلام» هذه الصورة؟

لقد ذكر في أوائل فصل الحديث رد ابن عباس وعائشة عليه، وتكذيبهما له فيما روى من بعض الأحاديث، ثم زعم أنه يترجم له فاقتصر على ذكر نسبه وأصله وتاريخ إسلامه، وأشار إلى ما روي من دعابته ومزاحه ـ وعرفت غرضه من ذلك ـ وكان من حق الأمانة العلمية عليه أن يذكر لنا مكانته في الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وثناءهم عليه، وإقرارهم له بالحفظ والضبط والصدق لأن هذا الجانب من ترجمة أبي هريرة أدخل في موضوعنا وأمس به من كل شيء سواه، ولكنه لم يفعل شيئاً من هذا، بل تعرض لأمور يسيء ظاهرها إلى أبي هريرة جد الإساءة، فكانت محاولة مستورة للطعن فيه، تمشياً مع (جولد تسيهر) وأمثاله من المستشرقين. وتتلخص دسائسه عليه في الأمور التالية:

أولاً: إن بعض الصحابة ـ كابن عباس وعائشة ـ ردوا عليه بعض حديثه وكذبوه.

ثانياً: إنه لم يكن يكتب الحديث، بل كان يعتمد في روايته على ذاكرته.

ثالثاً: إنه لم يكن يقتصر على ما سمع من الرسول، بل كان يحدث عنه بما سمعه من غيره.

رابعاً: إن بعض الصحابة أكثروا من نقده، وشكُّوا في صدقه.

خامساً: إن الحنفية يتركون حديثه إذا عارض القياس ويقولون عنه: إنه غير فقيه.

سادساً: إن الْوُضَّاع انتهزوا فرصة إكثاره، فزوَّروا عليه أحاديث لا تعد.

وسترى ما في هذه المسائل من أخطاء وتحريفات ومغالطات، وسترى

كيف يتمزق ستر هذه المؤامرة العلمية على رجل جليل كأبي هريرة رضي الله عنه.

١ ـ رد بعض الصحابة على أبي هريرة:

تعرض المؤلف لأبي هريرة عند الكلام على موقف الصحابة بعضهم من بعض، فقال[١]:

«فقد روي أن أبا هريرة روى حديث: «من حمل جنازة فليتوضأ». فلم يأخذ ابن عباس بخبره وقال: لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة، وكذلك روي أنه حدث بحديث جاء في الصحيحين وهو: «متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده». فلم تأخذ به عائشة وقالت: كيف نصنع بالمهراس؟ (وهو حجر ضخم منقور يملأ ويتوضأ منه) فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده». فلم تأخذ به وأشار في ذيل الصحيفة إلى أن هذه النقول عن شرح «مسلم الثبوت»: ١٧٨/٢.

يذكر المؤلف هاتين الواقعتين دليلاً على أن الصحابة كان يضع بعضهم بعضاً موضع النقد، وينزلون بعضهم منزلة أسمى من بعض وقد بينت فيما سبق أن كل ما كان يقع من الصحابة من رد بعضهم على بعض، إنما هو نقاش علمي محض، مبني على اختلاف أنظارهم وتفاوت مراتبهم في الاستنباط والاجتهاد، أو على نسيان أحدهم حديثاً. وتذكر الآخر له، وليس ذلك ناشئاً عن شك أو ريبة أو تكذيب واحد لآخر، وعلى هذا ينبغي أن يفهم كل ما كان من نقاش بين أبي هريرة وغيره من الصحابة، ولا يجوز حمله على غير ذلك، لما ذكرناه من تصديق بعضهم لبعض، خصوصاً أبا هريرة الذي ذكرنا سابقاً، شيئاً من ثقتهم به واعترافهم له بالحفظ والتثبت. وهذه كلمة إجمالية بشأن كل ما يرد من نقاش بين أبي هريرة والصحابة، وسننظر في خصوص ما نقله المؤلف هنا:

---

(١) ص٢٦٥.

١ ـ أما الحديث الأول وهو: «من حمل جنازة فليتوضأ» وردُّ ابن عباس على أبي هريرة، فالكلام عنه من وجوه:

أولاً: لم أرَ لهذا الحديث بهذا النصّ أثراً في كتب الحديث قاطبة، ولا في كتب الفقه والخلاف، ولم أر فيها ذكراً لهذه الحادثة التي رد فيها ابن عباس على أبي هريرة، ولو ثبت الحديث وثبتت الحادثة لما أغفلوا النص عليها، نعم ذكرها بعض علماء الأصول ـ بينهم صاحب المسلَّم ـ وهؤلاء قوم يتساهل بعضهم في ذكر الأحاديث التي ليس لها أصل، أوْ لَها أصل من طريق ضعيف، لأن الحديث ليس من اختصاصهم، وعلى كل حال فإن كتبهم ليست مرجعاً في علم الحديث، ولا يرجع إليها فيه ـ متخطياً دواوينه المعتبرة ـ إلا حاطب ليل، أو صاحب غرض.

ثانياً: إن الموجود في بعض كتب الحديث غير هذا.

فقد أخرج الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «مِنْ غُسْله الغسلُ، ومن حمله الوضوء»، ثم قال الترمذي: «وفي الباب عن علي وعائشة، قال أبو عيسى: (يعني نفسه) حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي عن أبي هريرة موقوفاً، وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل ميتاً فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك بن أنس: أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجباً، وهكذا قال الشافعي.

وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو ألا يجب عليه الغسل، أما الوضوء فأقل ما فيه. وقال إسحاق: لا بد من الوضوء. وقد روي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت».

والذي يستخلص منه أن أبا هريرة لم ينفرد برواية الحديث، بل رواه عليٌ وعائشة وأنه روي عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً، ولا أثر لرد ابن عباس إذ لو ثبت لنقله كما نقل غيره، مما رد فيه بعض الصحابة على بعض، وأن أهل العلم مختلفون في ذلك اختلافاً كبيراً، وفي هذا كله ما

يسقط احتجاج مؤلف «فجر الإسلام» بهذه الواقعة التي لم يثبت وقوعها، بين أبي هريرة وابن عباس، وأن أبا هريرة روى حديثاً في غسل الميت لم ينفرد به، بل شاركه فيه غيره على ما سمعت.

ثالثاً: على فرض صحة الواقعة وثبوت رد ابن عباس، فليس معناه التكذيب ولا الطعن، بل هو خلاف في فهم الحديث وفقهه، فأبو هريرة يوجب الوضوء من الجنازة عملاً بظاهر الحديث، وابن عباس يرى الوجوب غير مراد من الحديث بل هو محمول على الندب، ولذا قال: لا يلزمنا الوضوء، فكلمة «لا يلزمنا» نص في تحرير النزاع بين الطرفين: أبو هريرة يثبت اللزوم، وابن عباس ينفيه، وكل منهما صحابي جليل فقيه مجتهد، فلا حرج في اختلافهما في فهم الحديث واستنباط فقهه.

٢ ـ وأما الحديث الثاني وهو: «متى استيقظ أحدكم من منامه... إلخ» فهو صحيح أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح، وهو مروي عن ابن عمر وجابر وعائشة.

أما رد عائشة عليه وقولها له: ماذا نصنع بالمهراس؟ فهذا لم يصح في كتب الحديث، ولا ذكر له فيها، بل الذي صرح به ابن العربي والحافظ الولي العراقي في «طرح التثريب شرح التقريب»، نقلاً عن البيهقي: «أن الذي اعترض على أبي هريرة هو قين الأشجعي من أصحاب عبد الله بن مسعود، وتلك هي عبارة العراقي: «تقدم أنه في رواية مسلم بدل قوله في وضوئه: «في إنائه» وفي رواية: «في الإناء» وهذا يدل على أن النهي مخصوص بالأواني دون البرك والحياض التي لا يخاف فساد مائها بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها، ولذلك قال قين الأشجعيّ لأبي هريرة حين حدث بهذا: فكيف إذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع به؟ فقال أبو هريرة: أعوذ بالله من شَرِّك. رواه البيهقي. فكره أبو هريرة ضرب الأمثال للحديث، وكذلك ما رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر في هذا الحديث، فقال له رجل: أرأيت إن كان حوضاً؟ فكره ابن عمر ضرب الأمثال بحديثه ﷺ، وكان شديد الاتباع للأثر». اهـ.

فهذا صريح في أن أبا هريرة لم ينفرد برواية الحديث، بل رواه ابن عمر أيضاً، ونقل الترمذي أنه روى عن عائشة أيضاً، وأن ابن عمر قد اعترض عليه أيضاً حين روايته للحديث، وأن المعترض على أبي هريرة قين الأشجعي، لا ابن عباس ولا عائشة، وقين هذا تابعي من أصحاب ابن مسعود، كما تقدم، وإليك عبارة ابن حجر في «قين» ليتأكد لديك ما سبق:

«قين الأشجعي: تابعي من أصحاب عبد الله بن مسعود جرت بينه وبين أبي هريرة قصة، فذكره ابن منده في الصحابة، وأخرج من طريق يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن قيناً الأشجعي قال: فكيف نصنع بالمهراس؟» وهذا الحديث معروف من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم من النوم... إلخ». فقال له قين الأشجعي: فإذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع؟ وروى الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، الحديث المرفوع. قال الأعمش فذكرته لإبراهيم فقال: قال أصحاب عبد الله بن مسعود فكيف يصنع أبو هريرة بالمهراس»[1]. اهـ.

وبهذا يتبين أنه لا صحة لما نقل من رد عائشة على أبي هريرة، وعلى فرض صحته تكون المسألة خلافاً في فهم الحديث، فـ«أبو هريرة» يرى وجوب غسل الأيدي، وبه قال أحمد وداود والطبري، وعائشة وابن عباس لا يريان ذلك، وهو قول جمهور أهل العلم، وليس في الأمر تكذيب ولا شك.

وهنا شيء ينبغي التأمل فيه والوقوف عنده، وهو أن المؤلف بعد أن ذكر رد عائشة على أبي هريرة أسنده إلى «شرح مسلم الثبوت»، وبالرجوع إليه يعلم أن الذي ذكره إنما هو صاحب «المسلم»، أما الشارح فقد نبه إلى خطئه في هذا النقل وأنه لا صحة له عن عائشة، وتلك هي عبارة الشارح: قال في «التيسير»: «لم يثبت هذا منهما ـ أي من عائشة وابن عباس ـ وإنما

---

(١) الإصابة ٣/ ٢٨٥.

ثبت من رجل يقال له قين الأشجعي وفي صحبته خلاف» انتهى. وعبارة «التيسير» التي أشار إليها الشارح، منقولة عن «التقرير» لابن أمير الحاج وفيه يقول: على أن ما ذكر عن عائشة وابن عباس قال شيخنا الحافظ: لا وجود له في شيء من كتب الحديث، وإنما الذي قال هذا لأبي هريرة رجل يقال له «قين الأشجعي»، فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم.. إلخ». فقال له قين الأشجعي: كيف نصنع بمهراسكم؟ فقال له أبو هريرة: نعوذ بالله من شَرِّك، وقين الأشجعي ذكره ابن منده في الصحابة، فقال: له ذكر في حديث أبي سلمة عن أبي هريرة (يعني هذا) وتعقبه أبو نعيم بأنه ليس فيه ما يدل على صحبته، قال شيخنا الحافظ: بل ولا إدراكه[1]. اهـ.

إذا تبين لك هذا، علمت أن مؤلف «فجر الإسلام» جانب الحق في هذا النقل في موضعين:

١ ـ نسبة ما نقله إلى «شارح المسلم»، مع أن الذي ذكره، صاحب «المسلَّم» نفسه.

٢ ـ تغافله عن تنبيه الشارح إلى خطأ المصنف وعن تصحيحه للواقعة، فبأي شيء تفسر عمله هذا أكثر من أن يكون حرصاً منه على إثبات تكذيب الصحابة بعضهم لبعض وإثبات تكذيب الصحابة لأبي هريرة خاصة، مهما تحمل في سبيل ذلك من أخطاء ومجانبة للحق؟ فقاتل الله العصبية والهوى.

٢ ـ عدم كتابة أبي هريرة للحديث:

أما أنه لم يكن يكتب الحديث، بل كان يحدث من ذاكرته[2] فهذا شيء لم ينفرد به أبو هريرة، وإنما هو صنيع كل من روى الحديث من

---

(١) التقرير ٢/ ٢٠٠.

(٢) ص٢٦٨.

صحابة رسول الله ﷺ، ما عدا عبد الله بن عمرو بن العاص، فقد كانت له صحيفة يكتب فيها، وذلك معروف للمطلعين على تاريخ الحديث، ويعترف به المؤلف نفسه إذ يقول[1]: «وعلى كل حال، مضى العصر الأول ولم يكن تدوين الحديث شائعاً، إنما كانوا يروونه شفاهاً وحفظاً، ومن كان يدوّن فإنما كان يدوّن لنفسه». انتهى.

ويشير بذلك إلى من دوّن الحديث من التابعين في القرن الأول، أما من الصحابة فلم يكن يدوّن الحديث لنفسه في صحيفة خاصة إلا عبد الله بن عمرو بن العاص، فما وجه تخصيص أبي هريرة بهذا؟ وما الفائدة من ذكره وهو معلوم مشهور؟ ليس لذلك سر إلا أن المؤلف يريد التشكيك بأحاديث أبي هريرة، فما دام الرجل لم يكتب الحديث وما دام يروي من ذاكرته فقط، وما دامت الذاكرة قد تخطئ وتخون، فنحن في شك من صحة أحاديثه، إلى هذا يرمي مؤلف «فجر الإسلام» حتماً ولولاه لما أغفل عمداً ثناء الصحابة عليه في حفظه وصدقه ودينه وزهده وإقرار العلماء له بالتقدم على الصحابة جميعاً في حفظ الحديث وروايته، حتى ليبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، كما قال البخاري.

ولو أنه ذكر ذلك لما تأتى له الطعن في أبي هريرة من هذه الناحية، فالرجل الحافظ الصادق المتثبت في حفظه، المعترف له من أهل العلم بالأمانة والإتقان، لا يضره ألا يحدث من كتاب، بل من العلماء من يفضل الأخذ عن الذي يحدث من حفظه إذا كان متثبتاً صدوقاً على الأخذ عن الذي يحدث من كتاب غيره، حتى لقد ذهب علماء الأصول إلى أنه إذا تعارض حديثان: أحدهما مسموع والآخر مكتوب، كان المسموع أولى وأرجح، قال الآمدي في «الإحكام»[2]: «وأما ما يعود إلى المروي فترجيحات: الأول: أن تكون رواية أحد الخبرين عن سماع من النبي ﷺ،

---

(١) ص٢٧٢.

(٢) ٤/ ٣٣٤.

والرواية الأخرى: عن كتابة، فرواية السماع أولى، لبعدها عن تطرق التصحيف والغلط».

ومن هنا كره فريق من السلف الصالح من الصحابة والتابعين كتابة الحديث كيلا يتكل على الكتابة وحدها فتضعف ملكة الحفظ، أخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»[1] بسنده إلى إبراهيم النخعي قال: لا تكتبوا فتتكلوا. وقال أيضاً: قلما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه. وأخرج أيضاً عن الأوزاعي كان هذا العلم شيئاً شريفاً إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه[2] ويتذاكرونه، فلما صار في الكتب ذهب نوره وصار إلى غير أهله. قال ابن عبد البر: والذين كرهوا الكتاب كابن عباس والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم، كانوا قد طبعوا على الحفظ، فكان أحدهم يجتزئ بالسمعة، ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب أنه كان يقول: إني لأمر بالبقيع فأسد آذاني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنا، فوالله ما دخل في أذني شيء قط فنسيته. وجاء عن الشعبي نحوه، وهؤلاء كلهم عرب، وقال النبي ﷺ: «نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» وهذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ، كان أحدهم يحفظ القصيدة في سمعة واحدة، وقد جاء أن ابن عباس رضي الله عنه، حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة: «أمن آل نُعَم أنت غاد فمبكر» في سمعة واحدة على ما ذكروا، والحادثة مشهورة في كتب الأدب والتاريخ.

٣ ـ تحديثه بغير ما سمعه:

وأما أن أبا هريرة «لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله ﷺ، بل يحدث عنه بما أخبره به غيره، فقد روى أن رسول الله قال: «من أصبح جنباً فلا صوم له» فأنكرت ذلك عائشة وقالت: كان رسول الله يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم، فلما ذكر ذلك لأبي

---

(١) ١/٦٨.

(٢) كذا في الأصل ولعل صوابها «يتناقلونه».

هريرة قال: إنها أعلم مني وأنا لم أسمعه من النبي ﷺ وسمعته من الفضل بن العباس[1]».

فالكلام في ناحيتين:

الأولى: في إسناد أبي هريرة إلى الرسول ما لم يسمعه، فهذا لم ينفرد به أبو هريرة، بل شاركه فيه صغار الصحابة ومن تأخر إسلامه، فعائشة وأنس والبراء وابن عباس وابن عمر، هؤلاء وأمثالهم أسندوا إلى الرسول ما سمعوه من صحابته عنه، وذلك لما ثبت عندهم من عدالة الصحابي وصدقه، فلم يكونوا يجدون حرجاً ما في صنيعهم هذا، فقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ: «إنما الربا في النسيئة» «وأن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة» وقال في الخبر الأول لما روجع فيه: أخبرني به أسامة بن زيد[2]، وقال في الخبر الثاني: أخبرني به أخي الفضل بن عباس[3] وروى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى على جنازة فله قيراط»، وأسنده بعد ذلك إلى أبي هريرة[4]. وقد قدمنا لك قول أنس رضي الله عنه: «ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً» وقول البراء: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابه عنه وكانت تشغلنا عنه رعية الإبل».

وهذا ما يسمى عند العلماء بمرسل الصحابي، وقد أجمعوا على الاحتجاج به، وأن حكمه حكم المرفوع، ما عدا الأستاذ أبا إسحاق الاسفراييني فإنه قال: يحتمل أن يكون الصحابي راوياً ذلك الحديث عن تابعي، وهو قول مردود، ويكفي إجماع أهل الحديث والأصول على خلافه.

---

(١) ص٢٦٩.

(٢) أخرجه البخاري في باب بيع الدينار بالدينار نساء، وأخرجه مسلم أيضاً.

(٣) الإحكام للآمدي ١/ ٢٠٤ وفي كتب السنة جاء في أكثرها رواية ابن عباس عن الفضل (في حديث التلبية) وفي مسند أحمد رواية ابن عباس عن النبي ﷺ من غير واسطة.

(٤) المصدر السابق، وفي كتب السنة أيضاً ذكر لهذه الحادثة.

قال الشيخ ابن الصلاح في «مقدمته»: ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه بمرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول[1] اهـ. وفي شرح العلامة العراقي على المقدمة جواباً عما اعترض به على المصنف في قوله: «ما يسمى في أصول الفقه»: إن المحدثين وإن ذكروا مراسيل الصحابة فإنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها، وأما الأصوليون فقد اختلفوا فيها، فذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني إلى أنه لا يحتج بها وخالفه عامة أهل الأصول فجزموا بالاحتجاج بها. اهـ.

وقال الإمام النووي بعد أن ذكر الخلاف في حجية المرسل: هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه ـ مما نعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك ـ فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم به حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة، على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري ومسلم من هذا ما لا يحصى. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني من أصحابنا: لا يحتج به، بل حكمه حكم مرسل غيره، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ أو صحابي، قال: لأنهم قد يروون عن غير صحابي، ثم قال النووي: والصواب الأول وأنه يحتج به مطلقاً لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة، وإذا رووها بينوها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أنه عن الصحابي والصحابة كلهم عدول[2] **اهـ.**

هذه هي أقوال العلماء في إرسال الصحابة، ومنها تعلم حكم إرسال أبي هريرة الذي حاول مؤلف «فجر الإسلام» أن يتخذ منه مطعناً.

---

(١) ص٢٦.

(٢) المجموع شرح المهذب ١/ ٦٢.

الثانية: وهي الحديث الذي ساقه المؤلف شاهداً لذلك فالكلام فيه من وجوه:

أولاً: إن كتب الصحيح لم تذكر إنكار عائشة عليه ولكنها ذكرت المسألة على أن أبا هريرة، استفتي في صوم من أصبح جنباً فأفتى بأنه لا صوم له، فاستفتيت عائشة وأم سلمة في المسألة نفسها فكلتاهما أفتت بصحة صومه، وقالت: كان رسول الله يصبح جنباً ثم يصوم، فلما قيل ذلك لأبي هريرة رجع عن فتواه وقال: هما أعلم مني، فالواقعة واقعة فتوى، أفتى فيها كل بما علمه وصح عنده عن رسول الله ﷺ وليس فيها إنكار عائشة ولا ردها عليه.

ولنسق لك نص «مسلم» رحمه الله فقد أخرج بسنده إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث (أي لأبيه) فأنكر ذلك فانطلق عبد الرحمن فانطلقت معه حتى دخلت على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فسألهما عبد الرحمن عن ذلك، قال: فكلتاها قالت: كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم، فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، فجئنا أبا هريرة ـ وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث حاضر ذلك كله ـ قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم ثم رد أبو هريرة ما كان يقوله إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ، قال: فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك.

هذا نص «مسلم» وهو صريح في عدم وقوع الإنكار والرد من عائشة على أبي هريرة، وقد صرح بذلك شارح «مسلم الثبوت» حيث قال بعد أن صحح نقل المصنف بما نقله من «سفر السعادة»: «وليس في هذا رد أم المؤمنين على أبي هريرة، ولا يعرف له إسناد» ثم قال: وما في الحاشية

من أن أم المؤمنين إنما ردت لمخالفة الكتاب، فشجرة نبتت على الأصل الموهون، فإن الرد لم يثبت وإنما روت فعله ﷺ[1]. اهـ.

فاقرأ هذا ثم اعجب من صنيع مؤلف «فجر الإسلام» إذ لم يكتف بالتغاضي عن موقف الشارح من تصحيح الحادثة، ونفي الإنكار والرد من عائشة، بل زاد على ذلك نسبة القول بالإنكار والرد إلى هذا الشارح نفسه، وقد سبق للمؤلف مثل هذا في مواطن كثيرة، فهنيئاً له هذه الأمانة العلمية!

ثانياً: لو سلمنا ثبوت الإنكار عنها فليس معناه تكذيب أبي هريرة فيما روى، بل معناه أنها لا تعرف هذا الحكم، وإنما تعرف خلافه، فيكون من الاستدراكات التي استدركتها عائشة أم المؤمنين على كبار الصحابة كعمر وابنه عبد الله وأبي بكر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وغيرهم[2]، وما زال الصحابة يستدرك بعضهم على بعض لا يرون ذلك تكذيباً، بل تصحيحاً للعلم، وأداء للأمانة على ما يعرفها الصحابي، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار»[3].

ثالثاً: أكثر الروايات لم تذكر رفع أبي هريرة الحديث إلى النبي ﷺ، بل ذكرت أن ذلك كان فتوى منه، وقليلها هي التي جاء فيها الحديث مرفوعاً، وكذلك ورد في بعض الطرق أن أبا هريرة نسب ذلك إلى الفضل، وفي بعضها إلى أسامة بن زيد، وفي رواية، أخبرني فيه فلان وفلان، فدل ذلك على أنه سمعه من الفضل وأسامة، لكن بعض الرواة اقتصر على أسامة، وكثيراً ما يقع مثل هذا للرواة.

رابعاً: قال العلامة ابن حجر: قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك، إما لرجحان رواية أم المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما،

---

(١) شرح مسلم الثبوت ٢/ ١٧٥.

(٢) وفي هذا ألف البدر الزركشي كتابه النفيس «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة» في نحو /٢٠٠/ صفحة، وهو مطبوع بدمشق بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

(٣) أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما.

مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال، إذ يمكن أن يحمل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الفرض، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم، وإما لاعتقاده أن يكون خبر أم المؤمنين ناسخاً لخبر غيرها ـ وهذا ما عليه أكثر العلماء ـ وقد بقي على مقالة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الإجماع على خلافه كما جزم به النووي[1]. اهـ.

هذا وجه الحق في هذه المسألة لمن أراد الحق مجرداً عن كل هوى وغرض.

٤ ـ إنكار الصحابة عليه كثرة الحديث:

قال: «وقد أكثر بعض الصحابة من نقده على الإكثار من الحديث عن رسول الله ﷺ، وشكوا فيه، كما يدل على ذلك ما روى مسلم في صحيحه أن أبا هريرة قال: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعد، كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله على ملء بطني. وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم. وفي حديث آخر في مسلم أيضاً أن أبا هريرة قال: يقولون إن أبا هريرة قد أكثر ـ والله الموعد ـ ويقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون مثل أحاديثه؟ وسأخبركم عن ذلك: إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أرضيهم، وإن إخواني من المهاجرين، كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ، على ملء بطني، فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذ نسوا»[2] اهـ.

هذه العبارة تكاد تكون عين عبارة «جولد تسيهر» إلا أن هذا كان أكثر أدباً واحتراساً من اتهام أبي هريرة بتكذيب الصحابة له حيث يقول «جولدتسيهر»: ويظهر أن علمه الواسع بالأحاديث التي كانت تحضره دائماً

---

(١) فتح الباري ٤/١١٨.

(٢) ص٢٦٩.

قد أثار الشك في نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة والذين لم يترددوا في التعبير عن شكوكهم بأسلوب ساخر (يشير بذلك إلى الحديثين اللذين نقلهما المؤلف عن مسلم)[1].

فأساس الطعن مأخوذ من هنا، كما رأيت مع فارق بسيط وهو أن المستشرق نسب الشك إلى نفوس الذين أخذوا عنه مباشرة ـ أي التابعين ـ أما المؤلف فقد نسب الشك إلى بعض الصحابة... وهكذا كان في طعنه الخفي أشد وأنكى من طعن جولد تسيهر ـ الظاهر ـ وهي براعة لا يحمد المؤلف عليها.

ومهما يكن من أمر فليس فيما نقله المؤلف عن أبي هريرة وما دافع به أبو هريرة عن نفسه ما يؤدي إلى الطعن فيه أو التشكيك بصدقه، إذ من المعلوم أن أبا هريرة كان من المكثرين في التحديث عن رسول الله، رغم تأخر إسلامه لكثرة ملازمته للرسول حتى كان يدور معه حيثما دار، فلما توفي رسول الله ﷺ كان يسأل كبار الصحابة عن حديث الرسول، كما كان يفعل صغار الصحابة، كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأنس وغيرهم، وبذلك وبحرصه على استيعاب كل أخبار رسول الله ـ وقد شهد له رسول الله بأنه أكثر الصحابة حرصاً على الحديث ـ كان من أشد الناس حفظاً للحديث واحتفاءً به. فلما كان عهد الخلفاء الراشدين وتفرق الصحابة في الأمصار، رأى من واجب الأمانة عليه أن يبلغ ما حفظه عن النبي إلى أمته، وخاف عاقبة الكتمان إن هو امتنع عن التحديث، بهذا صرح أبو هريرة نفسه إذ يقول في حديث أخرجه البخاري ومسلم: ولولا آيتان من كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾ [البقرة].

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ٤٠٨/١ في ترجمة أبي هريرة.

كان من الطبيعي أن يثير تدفق أبي هريرة في الحديث عن رسول الله ﷺ هذا التدفق العجيب ـ مع ما علم من تأخر إسلامه ـ الغرابة في نفوس بعض التابعين أو من كان بعيداً عن محيط المدينة من صحابة رسول الله ﷺ، وأن يقولوا: ما بال أبي هريرة يكثر الحديث، وأصحاب رسول الله ﷺ لا يكثرون مثله؟ سؤال يرد على أذهانهم فيوجهونه إلى أبي هريرة، لا شكّاً ولا تكذيباً، ولكن رغبة في إزالة هذا العجب من نفوسهم، فيكشف لهم أبو هريرة عن السبب، وهو ما حدثناك به، فإذا هم ساكتون راضون مطمئنون، فأين تجد الإكثار من نقدهم له، كما زعم صاحب «فجر الإسلام» ثم أين الشك في صدقه وحفظه؟؟ إن كل ما في الحديث سؤال يدل على الاستغراب من كثرة حديثه، ومتى كان الاستغراب تكذيباً؟ قد يحدثك صديقك الذي لا تشك في صدقه، بحديث فيه شيء من الغرابة، فتظهر له العجب والدهشة لا مكذباً ولا مستنكراً، بل طالباً منه أن يزيل عجبك ويكشف لك عن سر حديثه، وهذا ما حدث مع أبي هريرة بدليل أنهم تلقوا منه بالرضى والقبول تلك المقالة التي بين فيها سر إكثاره من الحديث دون سائر صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام، أفرأيت لو أنهم كانوا مكذبين له، أو شاكين في صدقه أو حفظه، أكان يكفي لحملهم على تصديقه أن يقول لهم: إني سمعت ما لم تسمعوا وحفظت ونسيتم؟.. ثم أرأيت لو أنهم كانوا يشكون في حديثه، أكانوا يسمحون له بالاستمرار في التحديث عن هادي الأمة ومشرعها الأعظم؟ أم كان يكف عنه أمير المؤمنين عمر وهو من هو في شدة بأسه وصلابته في الحق؟ أم كانت تسكت عنه عائشة وهي التي أخرجها الانتصار للحق ـ في رأيها ـ من بيتها لقتال عليّ؟.. أم كان يسكت عنه كبار الصحابة وجمهورهم وقد كانت وفاته في عهد غير متأخر لا يزال فيه كثير من الصحابة على قيد الحياة؟. وهم الذين بلغ من حرصهم على الشريعة أن كانوا يردون على من أخطأ في الحديث ولو كان عمر أمير المؤمنين، أو عائشة زوج الرسول، فكيف يسكتون على من يزيد في الحديث ويكذب؟.

بقي أن يقال: من هم هؤلاء الناس الذين عناهم أبو هريرة في حديثه؟ أنا لا أرى في عبارة الحديث ما يدل على أنهم كانوا من كبار الصحابة أو فقهائهم أو البارزين فيهم، أو الذين عرفوا بالسبق إلى الإسلام وطول الصحبة للرسول، بل الذي يرجح عندي أنهم ليسوا من الصحابة مطلقاً، ألا تراه يقول: ويقولون ما بال المهاجرين والأنصار لا يتحدثون بمثل حديثه؟ فلو كان القائلون هم صحابة الرسول من المهاجرين والأنصار لأسند الكلام إليهم، فقال: ما بالنا لا نتحدث بمثل حديثه؟ ثم ألا تراه يقول في الرد عليهم: إن إخواني من المهاجرين، وإن إخواني من الأنصار. ولو كانوا هم الناقدين لقال لهم: «يقولون: إنكم كنتم تشتغلون بالتجارة أو الزراعة» وألا تراه يقول في آخر الحديث، كما في رواية البخاري: «ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون». وكان حقه لو كان الصحابة هم المعترضين أن يقول لهم: مالا تحضرون. هذا ما ترجح عندي بالتأمل في الحديث، ثم لما أمعنت النظر في ترجمة أبي هريرة عساي أجد اسم واحد من الصحابة الذين اعترضوا على أبي هريرة بهذا الاعتراض، وجدت في الإصابة لابن حجر ما يأتي: «وأخرج ابن سعد من طريق الوليد بن رباح سمعت أبا هريرة يقول لمروان: حين أرادوا أن يدفنوا الحسن عند جده: «تدخل فيما لا يعنيك» ـ وكان الأمير يومئذ غيره ـ ولكنك تريد رضا الغائب، فغضب مروان وقال: إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة الحديث. . . إلخ ومروان كما لا يخفى تابعي، وقد وقعت هذه القصة في عصر متأخر. ومروان يقول ذلك عند الغضب وينسبه إلى الناس، ولو كان الصحابة هم الذين شكوا لما تركوا إبلاغ شكهم إلى أبي هريرة حتى يأتي مروان فيبلغه هذا الشك في مناسبة من المناسبات.

وأيّاً ما كان فليس في الحديث الذي تحدث به أبو هريرة عن نفسه ـ ولم نجد رواية لغيره في هذا المعنى ـ ما يدل على أن الناقدين له كانوا من الصحابة أو من ذوي الشهرة فيهم، ولو حصل ذلك لرواه التاريخ كما روى غيره من رد بعض الصحابة على بعض، ونحن نتحدى صاحب «فجر

الإسلام» ونتحدى شيوخه من المستشرقين وجميع أذنابهم في أقطار الأرض أن يأتونا بنص تاريخي صحيح يثبت أن أحداً من المعروفين في الصحابة قال هذا القول، أو أن الصحابة منعوه من التحديث أو صرحوا بكذبه، أو منعوا من الاستماع إليه، وهيهات أن يجدوا ذلك، بل نصوص التاريخ الثابتة قاطعة بإقرار الصحابة له بالحفظ واعترافهم بأنه أكثرهم إطلاعا على الحديث، ولقد كانت عائشة وابن عمر وغيرهما أحيانا يستغربون بعض أحاديثه ثم لا يلبثون أن يتقبلوها منه معترفين بإحاطته بما لم يحيطوا به.

حدث أبو هريرة يوماً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من تبع جنازة فله قيراط» فسمع ذلك ابن عمر[1] فقال: أكثر أبو هريرة علينا، فأيدت عائشة أبا هريرة فيما روى، فقال ابن عمر: إذا لقد فرطنا في قراريط كثيرة. ثم أصبح يروي الحديث ويسنده إلى النبي ﷺ. فلما روجع فيه قال: حدثني أبو هريرة... ومن هنا تراه يقول له: لقد كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه.

وقعد محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه، ثم يحدثهم بالحديث كذلك، حتى فعل مراراً، يقول محمد: فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس، أخرجه البخاري في «تاريخه» والبيهقي في «المدخل».

٥ ـ ترك الحنفية حديثه أحياناً:

قال صاحب «فجر الإسلام»: «والحنفية يتركون حديثه أحياناً إذا عارض القياس كما فعلوا في حديث المُصَرَّاة[2]، فقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تصروا الإبل والغنم، من ابتاعها بعد ذلك فهو بخير

---

(١) سبق لنا من قريب التحدث عن هذا الحديث ص٣٣٨.

(٢) هي التي يترك حلبها أياماً ليجتمع اللبن في ضرعها فيتوهم المشتري أنها تدر هذا القدر من اللبن كل يوم.

النظرين بعد أن يحلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر. قالوا: أبو هريرة غير فقيه، وهذا الحديث مخالف للأقيسة بأسرها فإن حلب اللبن تَعدٌّ، وضمان التعدي يكون بالمثل أو القيمة، والصاع من التمر ليس بواحد منها»[1].

ها هنا أشياء زعمها المؤلف:

١ ـ أن الحنفية يقولون بتقديم القياس على الخبر إذا عارضه.

٢ ـ أنهم فعلوا هذا في أحاديث أبي هريرة التي خالفت القياس وظاهره أن هذا الموقف من أبي هريرة خاصة.

٣ ـ أنهم يعدونه غير فقيه.

والمؤلف مخطيء في هذه الأمور الثلاثة خطأ تعلم مأتاه فيما بعد.

أما أولاً: فالحنفية لم يقولوا بتقديم القياس على الحديث، بل الإمام وصاحباه وجمهرة أتباعه على أن الخبر مقدم على القياس مطلقاً، فقيهاً كان الراوي أم لا، وهو مذهب الشافعي وأحمد وجمهور أهل الأصول، وذهب فخر الإسلام واختاره ابن أبان وأبو زيد وهم من الحنفية، إلى أن الراوي إذا كان فقيهاً قدم خبره على القياس مطلقاً. وإن كان غير فقيه قدم خبره على القياس أيضاً إلا إذا خالف جميع الأقيسة وانسد باب الرأي بالكلية، ومثلوا لذلك بحديث المصراة وذهب الكمال بن الهمام إلى ما اختاره ابن الحاجب والآمدي: من أنه إذا كان ثبوت العلة في القياس راجحاً على الخبر، وكان وجودها في الفرع كوجودها في الأصل، فالقياس مقدم، وإن تساوى ثبوت العلة في الأصل والفرع وثبوت الخبر، فالتوقف، وإلا فيقدم الخبر.

هذا تفصيل أقوال العلماء في تعارض الخبر والقياس، ومنه يعلم أن جمهور الحنفية وعلى رأسهم الإمام وصاحباه يقولون بتقديم الخبر على

---

(١) ص٢٦٩.

القياس مطلقاً سواء كان الراوي فقيهاً أم لا، فما نسبه المؤلف إليهم غير صحيح قطعاً، بل قول من ذكرنا سابقاً. ولا حاجة بي إلى أن أنقل أقوال علماء الأصول فهي مبسوطة، في مراجعها، وسيأتي في ترجمة أبي حنيفة ما يزيدك اطمئناناً.

وأما ثانياً: فهذا الموقف من تقديم القياس على الخبر ليس خاصاً بأبي هريرة عند القائلين به، بل هم يعممونه في كل راوٍ غير فقيه، وإليك عبارة «مسلم الثبوت» وشرحه:

«وقال فخر الإسلام: إن كان الراوي من المجتهدين كالأربعة والعبادلة وغيرهم قُدم الخبر، وإن كان من الرواة وعرف بالعدالة دون الفقاهة كأبي هريرة وأنس، فلا يترك خبره بمعارضة القياس إلا عند انسداد باب الرأي كحديث المصراة».

وإذاً فتخصيص أبي هريرة بهذا الحكم كما يفيده ظاهر كلام المؤلف غير صحيح.

وأما ثالثاً: فما نقله عن الحنفية من قولهم بعدم فقاهة أبي هريرة غير صحيح أيضاً، إذ لم يقل بذلك منهم إلا فخر الإسلام وصاحباه، وجمهور الحنفية على خلافهم، والتشنيع على مقالتهم تلك، قال الكمال بن الهمام بعد ذكر قولهم السابق نقله عن «مسلم الثبوت»: «وأبو هريرة فقيه»، قال شارحه ابن أمير الحاج: لم يعدم أبو هريرة شيئاً من أسباب الاجتهاد، وقد أفتى في زمن الصحابة، ولم يكن يفتي في زمنهم إلا مجتهد، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل ما بين صحابي وتابعي، منهم ابن عباس، وجابر وأنس وهذا هو الصحيح[1].

نعم إن الحنفية مع كونهم يقدمون الخبر على القياس إذا تعارضا، فقد تركوا خبر أبي هريرة هنا، لا لخصوص أبي هريرة، ولا خروجاً عن

---

(١) التقرير ٢/ ٢٥١، انظر كذلك التيسير ٣/ ٥٣.

قاعدتهم، بل بناء على قاعدة أخرى مسلَّم بها عندهم، بل عند جميع العلماء، وهي أن الخبر إذا عارض الكتاب والسنة والإجماع لم يعمل به، والقاعدة في الترجيح عند تعارض الأدلة أن يصار إلى الأقوى، ولا شك أن ما دل عليه الكتاب والسنة بمجموعها والإجماع، أقوى مما دل عليه خبر الآحاد، وهذا الخبر قد عارض عندهم الكتاب والسنة والإجماع فلا يعمل به، ثم سلكوا في الجواب عنه مسالك مختلفة أوصلها ابن حجر في «فتح الباري» إلى ستة أقوال: أقربها أنه منسوخ. وروي ذلك عن أبي حنيفة نفسه، وأياً ما كان فليس في مسلك الحنفية هنا ما يعود بالطعن على أبي هريرة، وهذا فخر الإسلام الذي قال بعدم فقاهة أبي هريرة، نص بصراحة على إجلاله وصدقه وأمانته، ومعاذ الله أن يذهب أحد من أهل العلم والخشية والورع إلى غير هذا.

لعلك علمت الحق في هذه المسائل الثلاث التي أخطأ فيها المؤلف خطأ كبيراً، أما كيف وقف هذا الموقف؟ ومن أين أتى بكلامه السابق؟ فإليك ما يستدعي عجبك من أمانة العلم ودقة الفهم وصدق البحث.

عقد صاحب «المسلم» فصلا لبيان ما يشترط في الراوي ومالا يشترط، وذكر أن من الأمور التي لا تشترط فيه الاجتهاد قال: ولا الاجتهاد خلافاً لبعض الحنفية عند مخالفة القياس من كل وجه. والمراد بهم فخر الإسلام ومن وافقه، وقد بين الشارح وجهة نظرهم التي حملتهم على التفرقة بين المجتهد وغيره، ثم قال: «مثلوا لذلك (أي فخر الإسلام ومن وافقه) بحديث المصراة وهو ما روى أبو هريرة ـ وساق الحديث ـ قالوا: (أي فخر الإسلام ومن معه) وبعد أن قرر الشارح كلامهم على هذا الوجه قال: كذا أقر شراح كلامه (أي فخر الإسلام) وفيه تأمل ظاهر، فإن أبا هريرة فقيه لا شك في فقاهته، فإنه كان يفتي زمن النبي ﷺ، وبعده، وكان هو يعارض قول ابن عباس وفتواه، كما روي في الخبر الصحيح أنه خالف ابن عباس في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها حيث حكم ابن عباس بأبعد الأجلين، وحكم هو بوضع الحمل، وكان سلمان يستفتي منه، فهذا، ـ أي

حديث المصراة ـ ليس من الباب في شيء»[1].

هذه هي عبارة شارح المسلم، ومنه تعلم أن الضمير في قوله، قالوا: . . إلخ عائد إلى فخر الإسلام ومن وافقه، ولكن مؤلف «فجر الإسلام» اقتطع هذه العبارة بنصها من كلام الشارح وجعل الضمير عائداً إلى الحنفية جميعاً، ونسب إليهم القول بعدم فقاهة أبي هريرة، بعد أن نسب إليهم تقديم القياس على الخبر. وأغضى النظر عن تعقيب الشارح له في نفيهم فقاهة أبي هريرة. . والمؤلف بين أمرين: إما أن يكون غير فاهم لكلام المصنف والشارح، ولا واقف على المذاهب في هذه المسألة. فخلط بين الأقوال، وأضاف قول فخر الإسلام وموافقيه إلى الحنفية جميعاً، وفهم عبارة الشارح على أنها قول الحنفية، ولم يفهم تعقيب الشارح، بعد ذلك، وهذا بعيد عن فهم طالب مبتدئ، فكيف بمن كانت له مكانة الأستاذ أحمد أمين وشهرته العلمية. وإما أن يكون فاهماً للموضوع ولكنه تعمد الخبط والخلط في نسبة المذاهب إلى أربابها، ليحكم نسيج المؤامرة على أبي هريرة، ويحمل القارئ على إساءة الظن به، وهذا ما يترجح لمن يريد أن يحسن الظن بعلم الأستاذ وفهمه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٦ ـ استغلال الوضاع كثرة حديثه:

وأما «أن الوضاع قد استغلوا فرصة إكثاره فزوروا عليه أحاديث لا تعد»[2] فهذا شيء لم يخص به أبو هريرة، بل إن عمر وعلياً وعائشة وابن عباس وابن عمر وجابراً وأنساً كل هؤلاء وغيرهم كذب عليهم الوضاعون، ونسبوا إليهم أحاديث كثيرة، فليس من ترجمتهم في شيء أن يقال عنهم: إن الوضاع وضعوا عليهم أحاديث لا تعد، أجل لا يصح أن يذكر هذا في ترجمة صحابي أو تابعي فكيف ذكره في ترجمة أبي هريرة؟ ولم خصه به دون عائشة وعلي وعمر وغيرهم من كبار الرواة من الصحابة؟ هنا تطل

(١) شرح مسلم الثبوت ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢) ص٢٧٠.

علينا «دائرة المعارف الإسلامية» لتخبرنا أن هذا هو ما انتهى إليه جولد تسيهر في بحثه عن أبي هريرة حيث يقول: «إن كثيراً من الأحاديث التي نسبها الرواة إليه قد نحلت عليه في عصر متأخر» يريد بذلك التشكيك في مروياته كلها، كما صرح قبل ذلك بقوله: كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك[1]. وما دام جولد تسيهر أنهى بحثه عن أبي هريرة بهذه النتيجة، كان لزاماً على أحمد أمين أن ينهي ترجمته لأبي هريرة بتلك الخاتمة، فهل رأيت إلى أي حد يخلص صاحب «فجر الإسلام» في تتبع خطوات أعداء الإسلام؟ ثم أرأيت كيف جعل دأبه الطعن بهذه الشخصية الفذة في كل مناسبة؟ فهو إذن تكلم عن رد بعض الصحابة على بعض، كان أول ما يمثل به رد عائشة وابن عباس على أبي هريرة، وإذا ترجم له ذكر أنه كان يحدث من ذاكرته. كأنه شيء انفرد به من بين الصحابة جميعاً، وإذا أراد أن يعيب على الأقدمين اقتصارهم على نقد السند دون المتن مما جعلهم يحكمون بصحة أحاديث يخالفها الواقع على زعمه، لم يجد في التمثيل لذلك إلا حديث أبي هريرة، وإذا حاول أن يثبت أن نقد الرواة في البواعث النفسية التي تحملهم على الوضع، قد حصل منه شيء في الصدر الأول، لم يجد لذلك مثلاً إلا أبا هريرة وحديث أبي هريرة، وهكذا يحمل مؤلف «فجر الإسلام» حملات منكرة بأسلوب لطيف على هذا الصحابي العظيم من غير تثبت ولا تحقيق أو متعمداً لذلك ليحقق فكرة خبيثة في ذهن مستشرق ومغلوب على هواه ليشوه بها سيرة عظمائنا الذين نقلوا إلينا هذا الشرع وحفظوه، ولكنا نقول للأستاذ أحمد أمين ولمن سبقه من المستشرقين ولمن يلحق بهم من المعاندين، إن صحابياً يظل يحدث الناس سبعاً وأربعين سنة بعد وفاة الرسول ﷺ على مسمع من كبار الصحابة وأقرب الناس إليه، من زوجته وأصحابه ثم لا يلقى إلا تجلة وإعظاماً، يرجع إليه في معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب، ويتزوج منه سيد علماء التابعين الإمام

---

(١) ١/٤١٨.

الجريء التقي الورع سعيد بن المسيب ابنته، ويتلقى عنه علمه وحديثه، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لم نسمع أن أحداً من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يجمعون على جلالته والثقة به، وينطوي في تاريخ الإسلام ثلاثة عشر قرناً، وهي كلها شهادات صدق في أحاديثه وأخباره. إن صحابياً بلغ في التاريخ ما بلغه أبو هريرة، يأتي إليه اليوم من يزعم أن المسلمين جميعاً أئمة وأصحاباً وتابعين ومحدثين لم يعرفوه على حقيقته، وأنه في الواقع كان يكذب ويفتري، إن موقفاً كهذا يقفه بعض الناس من مثل هذا الصحابي العظيم، لجدير بأن يجلب لأهله والقائلين به الاستخفاف والازدراء بعلومهم وعقولهم معاً.

مع «أبي رية»

نأتي بعد ذلك إلى المطاعن التي ذكرها أبو رية في كتابه: «أضواء على السنة المحمدية» في حق أبي هريرة رضي الله عنه ليكون الحديث عنه متصلاً مستوفياً كل ما قيل فيه.

تدور مطاعن «أبي رية» في أبي هريرة رضي الله عنه حول احتقاره وازدراء شخصيته واتهامه بعدم الإخلاص في إسلامه وعدم الصدق في حديثه عن رسول الله ﷺ وحبه لبطنه وللمال وتشيعه لبني أمية إلى غير ذلك مما سنتعرض له بالتفصيل، وأشهد أن «أبا رية» كان أفحش وأسوأ أدباً من كل من تكلم في حق أبي هريرة من المعتزلة والرافضة والمستشرقين قديماً وحديثاً، مما يدل على دَخَلٍ وسوء عقيدة وخبث طوية، وسيجزيه الله بما افترى وازدرى وحرّف وشوّه من الحقائق. وسيلقى ذلك في صحيفته يوم يرد إلى الله...

أما تفصيل هذه التهم والافتراءات فإليك مناقشتها مع شيء من الإيجاز:

أولاً: الاختلاف في اسمه:

يقول أبو رية[1]: «لم يختلف الناس في اسم أحد - في الجاهلية والإسلام - كما اختلفوا في اسم أبي هريرة، فلا يعرف أحد على التحقيق الاسم الذي سماه به أهله ليدعى بين الناس» ثم نقل عن النووي أن اسمه عبد الرحمن بن صخر على الصحيح من ثلاثين قولاً، وعن القطب الحلبي «أنه قد اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً».

---

(١) ص١٥٢.

يريد أبو رية أن يهون من شأن أبي هريرة بأنه لم يكن معروفاً في وسط الصحابة حتى إن اسمه فيه خلاف كثير. والجواب عن هذا:

١ ـ إن الاختلاف في اسم الرجل لا يحط من شأنه وقيمة الرجل بعمله لا باسمه واسم أبيه، وما جعل الله دخول الجنة وبلوغ مراتب السعادة عنده بالأسماء والكنى والألقاب، ومن زعم مثل هذا فهو جاهل بدين الله.

٢ ـ إن كثيراً من الصحابة قد اختلف في أسمائهم اختلافاً كبيراً، ولم ينقص ذلك من أقدارهم وخدمتهم للإسلام وتقدير المسلمين لهم ولأعمالهم.

٣ ـ إن سبب هذا الاختلاف في اسم أبي هريرة يعود إلى أنه منذ أسلم لم يعرف إلا باسم «أبي هريرة» ولم يكن من قريش وقبائلها حتى يعرفه الصحابة باسمه الأصلي، وإنا لنشاهد أكثر المسلمين اليوم لا يعرفون الاسم الحقيقي لأبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنهم منذ نشؤوا لم يعرفوه إلا بكنيته، فأي ضرر في هذا؟ لقد كان من قبيلة دوس، من مكان ناءٍ عن مكة والمدينة، ومنذ أسلم ولزم النبي ﷺ لم يناد إلا بأبي هريرة، فهل يستغرب بعد ذلك أن ينسى اسمه الأصلي الذي سماه به أبوه وأمه؟.

٤ ـ إن الاختلاف في اسمه واسم أبيه إلى ثلاثين أو أربعين قولاً، ليس على حقيقته، بل هو ناشئ من وهم الرواة وتقديم لفظ على لفظ، والخلاف الحقيقي لا يتجاوز على التحقيق ثلاثة أقوال.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: «مع أن بعضها (بعض الأسماء التي رويت له) وقع فيه تصحيف أو تحريف، مثل بر وبرير ويزيد، والظاهر أنه تغيير من بعض الرواة، وكذا سكن وسكين، الظاهر أنه يرجع إلى واحد وكذا سعد وسعيد». ثم قال: «فعند التأمل لا تبلغ الأقوال عشرة خالصة، ومرجعها من جهة صحة النقل إلى ثلاثة: عمير، وعبد الله، وعبد الرحمن»[1].

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٢٠٤.

فالخلاف الحقيقي هو في ثلاثة أقوال. ونحن نجد في عشرات الصحابة من اختلف في أسمائهم إلى أربعة أقوال أو خمسة أو ستة، فلماذا التهويش في هذا الشأن؟ إلا أن تكون النية خبيثة، والقصد التشنيع والتشويش؟.

ثانياً: نشأته وأصله:

يقول أبو رية[1]: «وإذا كانوا قد اختلفوا في اسم أبي هريرة، فإنهم كذلك لم يعرفوا شيئاً عن نشأته ولا عن تاريخه قبل إسلامه غير ما ذكره هو عن نفسه من أنه كان يلعب بهرة صغيرة وأنه كان فقيراً معدماً يخدم الناس بطعام بطنه، وكل ما يعرف عن أصله أنه من عشيرة سليم بن فهم من قبيلة أزد ثم من دوس».

ما كنا نظن إنساناً يحترم نفسه ويدعي العلم والمعرفة يَهْوِي إلى مثل هذا القرار في تجريح صحابي مشهور ـ لم تخف شهرته على معاصريه ولا على الأجيال المتعاقبة من بعده ـ وبمثل هذا الكلام الذي نقلناه عنه، والجواب ما يلي:

١ ـ إنه من قبيلة دوس وهي قبيلة معروفة ذات شرف ومكانة في القبائل العربية.

٢ ـ إن جمهور الصحابة إلا عدداً منهم لا يتجاوز العشرات لم يعرف شيء عنهم في جاهليتهم قبل الإسلام. فلقد كان العرب كلهم مغمورين في جاهليتهم، محصورين في جزيرتهم، لا يهتمون بشؤون العالم، ولا يهتم العالم بشؤونهم إلا ما يتصل بالتجارة التي كانت تمر قوافلها ببلادهم، فلما جاء الإسلام وشرفهم الله بحمل رسالته، أصبح لكل واحد منهم تاريخ يكتب، وشؤون يتحدث عنها، ورواة يتتبعون أخبارهم، وتلاميذ ينقلون عنهم العلم والهداية، فهل كان شأن أبي هريرة في هذا يختلف عن شأن

---

(١) ص١٥٣.

جمهور الصحابة؟ ولما كانت جهالة تاريخه في الجاهلية تضر بمكانته وتحط من شأنه في الإسلام، وأي يجد «أبو رية» في كتاب الله أن الذي لا يعرف تاريخه قبل الإسلام يجب الحط من شأنه والانتقاص من مكانته، والشك فيما يروي من أحاديث رسول الله؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

٣ ـ ولو أردنا أن نسأل «أبا رية» عن تاريخ آلاف من الصحابة الذين بلغوا في حجة الوداع مع رسول الله ﷺ مائة وأربعة عشر ألفاً كما ذكر بعض المحققين، هل لهؤلاء تاريخ يعرف قبل الإسلام إلا عشرة أو عشرين وكل تاريخهم الذي يعرف عنهم لا يتجاوز سطراً أو سطرين. أفيكون من عدا هؤلاء العشرين مجروحين عند أبي رية محتقرين لا قيمة لهم ولا شأن؟ أهذا هو التحقيق العلمي الذي لم ينسج أحد من قبل على منواله كما ادعى أبو رية لنفسه؟.

ثالثاً: أميته:

ويقول أبو رية عنه[1]: «ولقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب».

لم تكن أمية الصحابي مجالاً للطعن في صدقه في عصر من عصور الإسلام حتى جاء أبو رية، فعد ذلك من جملة المطاعن فيه.

على أن الأمية هي الصفة الغالبة على العرب الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، ومن المعلوم أنه لم يكن في مكة ـ حين بعثة الرسول ـ من يعرف القراءة والكتابة إلا نفراً يعدون بالأصابع وبذلك يكون جمهور الصحابة الذين بلغوا مائة وأربعة عشر ألفاً ـ كما أسلفنا ـ أميين لا يقرؤون ولا يكتبون، فما سر تخصيص أبي هريرة بالإشارة إلى أميته؟ هل ذلك للتشكيك في صحة ما يرويه من الأحاديث من حفظه دون كتابه؟ لقد قدمنا أن الصحابة جميعاً لم يكونوا يكتبون حديث الرسول ﷺ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فهل يريد أن يطعن أبو

---

(١) ص١٥٣.

رية بكل ما رواه الصحابة عن رسول الله ﷺ لأنهم كانوا أميين لا يقرؤون ولا يكتبون؟ لا أدري إن كان هذا مما يؤدي إليه التحقيق العلمي الذي لم ينسج على منواله أحد!.

رابعاً: فقره:

لقد حرص «أبو رية» في أكثر من موضع من بحثه عن أبي هريرة أن يظهر احتقاره لأبي هريرة وتشهيره به لأنه كان فقيراً معدماً لا يملك شيئاً، ولأنه كان يلازم رسول الله ﷺ يحفظ حديثه ويتعلم هدايته على أن ينال مع ذلك ما يشبع بطنه، وقد كرر القول بأنه كان مهيناً في قبيلته، وأنه لم يكن من أشراف العرب ولا رؤسائهم المعروفين... ومن أجل هذا كله استحق «أبو هريرة» عند «أبي رية» الهوان والاحتقار!.

لقد كنا نفهم من رجل غني صاحب جاه ونفوذ أن يحتقر الفقراء ويزدريهم، وكنا نفهم من أعداء الأنبياء ومحاربي دعواتهم أن يقولوا لهم ما قال قوم نوح لنوح عليه السلام: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

وكنا نفهم أن يكون الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، يجعلون من نعيم الدينا ومالها وثرواتها مقياساً للكرامة والاحترام.

وكنا نفهم أن تكون البيئات الأرستقراطية الرأسمالية هي التي تستعلي على الفقراء وتزدريهم وتمتهن أقدارهم.

لقد كنا نفهم كل هذا إلا من مثل «أبي رية» فبأية عقلية يتكلم عن فقر أبي هريرة وعدم وجاهته! أبعقلية الذين يكذبون رسل الله وأنبياءه؟ فإن كان هو ممن يؤمن بالله ورسله وبما جاء في كتابه، فإن الله حكى عن نوح عليه السلام أنه قال للذين ازدروا أتباعه المؤمنين الفقراء: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [هود: ٢٩] ثم

قال لهم: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِيٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّيٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٣١].

وإن كان يتكلم بعقلية الأغنياء في وسط إسلامي، فإنه يعلم أن الإسلام أهدر جميع القيم المادية في التفاضل بين الناس ولم يعترف إلا بقيمة واحدة هي قيمة التقوى حين قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

إنني لم أجد مسوغاً «لأبي رية» في تلك النظرة الوقحة المخزية التي جاهر بها في نظرته إلى فقر أبي هريرة وجوعه وقلة ذات يده.

لقد كان بلال مؤذن الرسول ﷺ وهو الذي صعد على ظهر الكعبة يوم فتح مكة فوق رؤوس سادة قريش وكبرائها ليعلن كلمة الإسلام، وكان عمر يقدم صهيباً وبلالاً وأمثالهما من الضعفاء على كبراء القوم حين يستأذنون في الدخول عليه.

ومن المعلوم أن الذين آمنوا برسول الله ﷺ، في أول الأمر واستمر ذلك سنوات كان أكثرهم من الضعفاء والفقراء والأرقاء، فهل كان ذلك يضيرهم شيئاً عند رسول الله ﷺ؟ أم هل كان ذلك يضيرهم شيئاً في تاريخ الدعوة الإسلامية وكفاحهم في سبيل الله؟.

أو لم يسجل تاريخ الإسلام لهؤلاء الفقراء الأرقاء المهينين في نظر كفار قريش وأمثال «أبي رية» أروع صفحات الخلود والمجد والإخلاص للحق والتفاني في سبيل الله ونشر دينه؟ فأين يبلغ من مكانتهم أو قريباً من مكانتهم من كان يسميهم كفار قريش وأمثال «أبي رية» بالأغنياء والشرفاء والوجهاء؟!

ثم إن هذا المقياس الذي استعمله أبو رية في حق أبي هريرة ألا ينقلب على «أبي رية» نفسه، فيجوز لقائل أن يزدري به ويمتهنه ويحط من شأنه لأنه ـ على ما نعلم ـ من الفقراء وليس من الأغنياء، وليست له منبهة

في قومه ولا شرف ولا مكانة!.

خامساً: إسلامه وسبب صحبته للنبي ﷺ:

قدمنا أبا هريرة رضي الله عنه أسلم سنة سبع من الهجرة في غزوة خيبر ونزيد الآن أننا نرجح أنه أسلم قبل هذا التاريخ بزمن طويل، ولكن هجرته إلى رسول الله ﷺ إنما كانت في تلك السنة، وإنما رجحنا ذلك لدليلين:

الأول: ما ذكره ابن حجر في «الإصابة» من ترجمة الطفيل بن عمرو الدوسي أنه أسلم قبل الهجرة ولما عاد بعد إسلامه إلى قومه ـ رهط أبي هريرة ـ دعاهم إلى الإسلام فلم يجبه إلا أبوه، وأبو هريرة. وهذا صريح في أن إسلام أبي هريرة قد تم قبل قدومه إلى الرسول في غزوة خيبر بسنوات.

الثاني: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أمر المشادة التي جرت بين أبي هريرة وبين أبان بن سعيد بن العاص حين قسمة الغنائم بعد فتح خيبر، فقد طلب أبان من الرسول أن يقسم له من الغنائم، فقال أبو هريرة: لا تقسم له يا رسول الله فإنه قاتل ابن قوقل ـ وهو النعمان بن مالك بن ثعلبة ولقبه قوقل بن أصرم ـ وذلك في معركة «أحد» إذ كان أبان لا يزال مشركاً فقتل ابن قوقل[1].

ومن هذه القصة ندرك أن أبا هريرة حين قدم خيبر مهاجراً إلى رسول الله ﷺ لم يكن حديث عهد بالإسلام، بل كان متتبعاً لمعاركه وأحداثه بحيث يعلم أن أبان بن سعيد بن العاص هو الذي قتل (بن قوقل) يوم أحد، وإلى هذا ذهب الحافظ بن حجر[2].

---

(١) أورد البخاري القصة على عادته في مواضع متفرقة، ولكن أوفاها ما أورده في باب غزوة خيبر، انظر فتح الباري ٧/ ٣٩٥.

(٢) فتح الباري ٨/ ٨٣.

وقد أساء أبو رية ـ كعادته ـ فهم هذه القصة واستنتج منها غير ما يفهمه المنصفون. وأياً ما كان فقد كان إسلام أبي هريرة إسلاماً خالصاً لوجه الله كإسلام الصحابة جميعاً، سمع بالإسلام لأول مرة عن طريق الطفيل بن عمرو فما لبث أن دان به وقام بشعائره، ثم ما زال متشوقاً للهجرة للرسول ﷺ حتى قدم عليه، وقد كان الرسول والمسلمون في غزوة خيبر.

وأكثر الروايات على أن قدومه وافق الانتهاء من الغزوة، ولكنه حضر قسمة الغنائم، وبعض الروايات ـ وهي الأوثق والأصح ـ تثبت أن النبي ﷺ أمر المسلمين بأن يفرضوا له منها نصيباً.

ثم لازم النبي ﷺ بعد ذلك على أن لا يلتفت إلى شيء من الدنيا إلا أن يستمع إلى الرسول ويحمل للمسلمين من بعده هدايته وينقل إليهم حديثه، وكان طبيعياً أن يكون مكان أبي هريرة في «الصُّفَة» وهو مكان في المسجد كان يأوي إليه المنقطعون للعلم والجهاد مع رسول الله والذين ليس لهم مال ولا أهل في المدينة، وقد كان في الصفة كرام الصحابة، وكان رسول الله ﷺ يكرمهم ويحث على إكرامهم.

واستمر شأن أبي هريرة كذلك يلازم الرسول أينما ذهب حتى اختار الله رسوله لجواره. وبهذه الملازمة المستمرة من سنة سبع إلى عشر والحرص الشديد على تتبع حديث رسول الله من أفواه الذين سبقوا أبا هريرة إلى الإسلام، ومن أفواه زوجاته تجمع لأبي هريرة من الحديث ما لم يتجمع لغيره من الصحابة الذين لم يتفرغوا تفرغه لسماع الحديث ولم يلتزموا ما التزمه أبو هريرة من ملازمة الرسول أينما سار.

تلك هي قصة إسلامه، وقد روى لنا البخاري وغيره كالدولابي في «الكنى» (المتوفى ٣١٠) حديث هجرته من دوس إلى الرسول في المدينة ثم خيبر، وكيف كان يتغنى في طريقه بقوله:

فيا ليلة من طولها وعنائها ... على أنها من دارة الكفر نجَّت[1]

---

(١) في رواية الدولابي «تنجيني».

وفي الطريق أبق غلام لأبي هريرة، فلما قدم على النبي ﷺ وبايعه ظهر الغلام فقال له الرسول: يا أبا هريرة! هذا غلامك، فقال أبو هريرة: هو لوجه الله[1]، أعتقه فرحاً بلقائه رسول الله ﷺ ومبايعته على الإسلام!

ومن هذا نرى أن في قصة إسلام أبي هريرة مثلاً من أمثلة الصدق في محبة الرسول واعتناق الإسلام، وفي الشكر على نعمة الله بلقاء رسوله ومبايعته بإعتاق عبده الذي ليس له غيره، ولعمري إنه مثل يجد فيه المؤمنون الصادقون ما تفيض به النفس ثقة ورضى واطمئناناً.

ولكن «أبا رية» وقد امتلأت نفسه ضغناً على أبي هريرة، لم ير في قصة إسلامه إلا قصة من قصص التشرد التي تحمل الجائع على التنقل من بلد إلى بلد ليملأ بطنه! ولم ير في صحبته لرسول الله إلا ذلك الرجل المتسول الذي همه في الحياة أن يسد جوعته ويشبع نهمته! فيا عجباً! هل يرضى أبو رية هذه الصورة لنفسه؟ أم هل يرضاها لولده؟ أم هل يرضاها لأحد أصدقائه؟ فكيف ارتضاها لصحابي من صحابة رسول الله مهما كان رأي أبي رية فيه، فلا شك أن جمهور علماء الإسلام منذ عصر التابعين حتى اليوم يرونه المثل الكريم لحامل أمانة العلم عن رسول الله ﷺ.

سادساً: قصة جوعه وملازمته للرسول:

كرر «أبو رية» القول عن فقر أبي هريرة وأنه لفقره اتخذ سبيله إلى الصفة، فكان أشهر من أمَّها ثم صار عريفاً لمن كانوا يسكنونها[2].

١ ـ ولعمري إن أبا رية لا يخجل من الله ولا من الناس، فلا الفقر وسكنى الصفة عيباً ومهانة عند الله ورسوله، ولا هو عيباً ومهانة عند ذوي النفوس الكريمة التي نبتت في ظلال المكرمات من الأعمال والصفات، وإنما يكون عيباً عند أخساء النفوس الذين لا يرون العزة ولا الكرامة إلا في المال والوجاهة.

---

(١) انظر فتح الباري ٨/ ٨٣ والكنى والأسماء ١/ ٦١.

(٢) ص١٥٤.

ويكفينا في الرد على أبي رية ما تحدث به القرآن عن طبقة الأغنياء المترفين وفجورهم ومحاربتهم لدعوات الرسل وحملة الإصلاح!.

٢ ـ ويقول: «إنه كان صريحاً صادقاً في الإبانة عن سبب صحبته للنبي ﷺ، كما كان صريحاً صادقاً في الكشف عن حقيقة نشأته» (وهو أنه نشأ يتيماً كأن اليتم عيب عند أبي رية فواعجباً للذين لا يستحون) فلم يقل: إنه صاحبه للمحبة والهداية، كما كان يصاحبه غيره من سائر المسلمين، وإنما قال: «إنه صاحبه على ملء بطنه»، (ونقل في الهامش عن ابن هشام أن «على» تأتي للتعليل).

هذا كلام لا يقوله إلا موتور! ولا يفهم معنى كلام أبي هريرة على هذا إلا من في عقله خلل، أو في صدره دغل، وإلا فكيف يسوغ لعاقل أن يفهم أن أبا هريرة يترك بلاده وقبيلته وأرضه التي نشأ فيها ويترك ذلك كله بعيداً ليأتي إلى رسول الله ﷺ ليأكل ويشرب فقط؟!.

أكان أبو هريرة لا يجد في قبيلته ما يأكل ويشرب؟ أكانت أرض دوس وهي قبيلة عظيمة ذات شرف ومكانة، أرضاً مجدبة قاحلة ضاقت بأبي هريرة حتى لم يجد فيها طعامه وشرابه؟ ولِمَ جاء أبو هريرة إلى المدينة؟ أما وجد في تجارتها وزراعتها ما يأكل به ويشرب كما يأكل ويشرب التجار والزراع فيها؟ وهل نجد إلا عند المتسولين العالميين أن يهاجروا من بلادهم إلى بلاد نائية ليأكلوا ويشربوا؟ بل إنَّا لنجد عند هؤلاء ليس مجرد الرغبة في الأكل والشرب، بل وجمع الأموال وأبو رية لايتهم أبا هريرة بأنه صحب الرسول لجمع الأموال، أفليس أبو هريرة في رأي أبي رية أحط شأناً من المتسولين العالميين (النَّوَر أو الغجر)؟ أهكذا يصل عمى البصيرة والحقد الأسود بصاحبه إلى هذا الدرك؟.

٣ ـ ثم إن الرواية الصحيحة الثابتة في صحبته للنبي ﷺ ليست هي كما أوردها أبو رية بل هي كما رواها البخاري في (كتاب البيوع): «وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني» يقول ذلك في إيضاح كثرة روايته للحديث كما سبق.

ورواها مسلم أيضاً في صحيحه في (فضائل الصحابة) يقول: «كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني».

فلا ذكر للصحبة هنا بل الملازمة والخدمة، ولم يكن ذلك في صدد الباعث له على صحبة النبي ﷺ كما زعم «أبو رية» بل في صدد السبب الذي من أجله كان أكثر الصحابة حديثاً. لقد كان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق في التجارة، وكان الأنصار أصحاب زرع تشغلهم زراعتهم، في حين أنه هو كان يلازم النبي أينما ذهب، فأين يأتي زعم «أبي رية» بأنه كان صريحاً صادقاً في كشف سبب صحبته للنبي ﷺ؟.

٤ ـ ولم يكتف أبو رية بتحريف الكلم عن مواضعه بل زاد على ذلك أن لفظ «على» في قوله «على ملء بطني» إنما هو للتعليل وأن ابن هشام ذكر أن معاني «على» هو التعليل كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي لما هداكم[١].

وهذا افتراء آخر ودليل آخر على أنه لا يريد الحق وإنما يريد أن يتلمس الطريق إلى الحط من شأن أبي هريرة.

إن ابن هشام رحمه الله ذكر أن «على» تأتي على تسعة معان، إحداها التعليل، فلماذا تعين عند «أبي رية» أن تكون لمعنى واحد من هذه المعاني التسع، مع أنها في قول أبي هريرة تصلح لأكثر تلك المعاني؟.

وقد فهمها العلماء الذين أنار الله بصائرهم وطهر قلوبهم من الحقد على صحابة رسول الله ﷺ على حقيقتها دون ما فهمه «أبو رية».

قال الإمام النووي في شرح قول أبي هريرة «على ملء بطني»: «أي: ألازمه وأقنع بقوتي ولا أجمع مالاً لذخيرة ولا غيرها ولا أزيد على قوتي، والمراد من حيث حصول القوت من الوجوه المباحة، وليس هو من الخدمة بالأجرة»[٢] اهـ.

---

(١) ص١٥٤ هامش رقم ٥.

(٢) النووي على مسلم ١٦/٥٣.

وقال الحافظ ابن حجر: «على ملء بطني: أي مقتنعاً بالقوت، أي فلم تكن له غيبة عنه»[1].

وقال العلامة العيني: «على ملء بطني: أي مقتنعاً بالقوت»[2].

وخلاصة القول إن أبا رية قد انكشف انكشافاً فاضحاً حين أراد أن يتخذ من قصة إسلام أبي هريرة وملازمته له مجالاً للتشكيك في صدق إسلامه وإخلاصه في صحبة النبي ﷺ من حيث كانت تلك القصة وهذه الصحبة من مفاخر أبي هريرة ومن أقوى الدلائل على حبه لله ولرسوله حباً خالصاً لا تشوبه شائبة من حب للدنيا أو رغبة في المال أو حرص على الجاه.

أما الدنيا فقد خلفها وراءه منذ اعتزم أن لا يتاجر في المدينة ولا يزرع ولا يكون له هم إلا ملازمة الرسول ﷺ وتلقي حديثه وحمل أمانته للمسلمين من بعد.

وأما المال فإن أبا رية ـ على سفهه وشططه في فهم النصوص ـ لم يجرؤ أن يفتري على أبي هريرة أنه كان في إسلامه راغباً في المال.

وإنا لنجد في بعض ما ذكره ابن كثير في تاريخه عن أبي هريرة ما يرفع شأنه ويعلي مكانته في قلوب أهل الحق. فقد أخرج بسنده إلى سعيد بن هند عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال له: ألا تسألني من هذه الغنائم التي سألني أصحابك؟ قال أبو هريرة: فقلت: أسألك أن تعلمني مما علمك الله[3]، فهل بعد هذا أروع من هذا الإخلاص للحق والعلم؟.

وذكر ابن كثير أيضاً أن ابنة أبي هريرة قالت له يوماً: يا أبت إن

---

(١) فتح الباري ٤/ ٢٣١.

(٢) عمدة القاري ٥/ ٣٩٤.

(٣) البداية والنهاية ٨/ ١١١.

البنات يعيرنني ويقلن لي: لم لا يحليك أبوك بالذهب؟ فقال: يا بنية: قولي لهن: إن أبي يخشى عليَّ حر اللهب[1]!.

وأما الجاه فإن الرجل الذي رضي في سبيل الهجرة إلى رسول الله أن يخدم قافلة مسافرة في الطريق ويرضى أن يسكن في الصفة مأوى الذين لا بيت لهم ولا سكن، وأن يتحمل مرارة الجوع في سبيل العلم، وحمل أمانته هو رجل أبعد ما يكون عن طلب الجاه.

حتى إن عمر رضي الله عنه لما استعمل أبا هريرة على البحرين، ثم قدم ببعض المال فحاسبه عليه عمر، فلم يجد في مكسبه مدخلاً لإثم، رفض أن يلي العمل مرة ثانية لعمر. وكان مما قاله: أخشى أن أقول بغير علم وأقضي بغير حلم[2].

فهذا هو أبو هريرة في إسلامه وصحبته للنبي ﷺ، فكيف استجاز أبو رية أن يقلب الحقائق، ويمسخ التاريخ الناصع، ويفتري على الأبرياء وهو الذي قال: لعنة الله على الكاذبين متعمدين كانوا أم غير متعمدين؟!.

٥ ـ وزعم أبو رية أنه كان أكولاً نهماً يطعم كل يوم في بيت النبي أو في بيت أحد أصحابه حتى كان بعضهم ينفر منه!..

وهذا افتراء آخر على التاريخ وتشويه لوجه الحق..

أما أنه كان أكولاً، فهذا لم ترد به رواية صحيحة محترمة، وعلى فرض ورودها فإن ذلك لا يضير أبا هريرة في عدالته وصدقه ومكانته، وما كانت كثرة الأكل في مذهب من المذاهب ولا في شريعة من الشرائع مسقطة للعدالة، داعية للجرح، وما حمل أبا رية على سلوك هذا المركب الخشن إلا حقده، وسوء أدبه مع صحابي جليل من صحابة رسول الله ﷺ.

وأما أنه كان يطعم كل يوم في بيت النبي أو في بيت أحد أصحابه،

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ١١١.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١١٣.

فهذا هو ما ذكرناه قبلاً من أنه لزم النبي ﷺ على ملء بطنه مقتنعاً بأكله في سبيل حفظه لحديث رسول الله ﷺ ونقله لأخباره.

وقد قال طلحة بن عبيد الله ـ وقد سأل رجل عن كثرة أحاديث أبي هريرة ـ ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوماً أغنياء لنا بيوتات وأهلون، وكنا نأتي رسول الله ﷺ، طَرَفَيِ النهار ثم نرجع، وكان هو مسكيناً لا مال له ولا أهل، وإنما كانت يده مع رسول الله ﷺ وكان يدور معه حيثما دار، فما نشك أنه قد علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع[1].

فهذا هو الحق ولكن أبا رية أبى له تحقيقه العلمي الذي لم ينسج على منواله أحد إلا أن يجعل هذه الفضيلة منقصة فيجعل أبا هريرة كالشحاذ الذي يقف على أبواب البيوت فيرده هذا ويقبله ذاك ـ وقاتل الله الكذابين متعمدين أو غير متعمدين ـ ثم زاد بأن النبي نصحه فقال له: «زر غباً تزدد حباً» لئلا يكثر غشيان بيوت الناس، وهذا افتراء قبيح يرده ما ذكره أبو رية نفسه من أن النبي قال له ذلك بعد أن سأله أين كنت أمس، فأجابه أبو هريرة بقوله: زرت أناساً من (أهلي) فأين ما زعم أن النبي قال له ذلك لكثرة غشيانه بيوت الناس؟.

على أن الحديث لم يصح سنده إلى النبي ﷺ وإليك ما قاله الحافظ السخاوي: قال العقيلي: هذا الحديث إنما يعرف بطلحة، وقد تابعه قوم نحوه في الضعف، وإنما يروي هذا عطاء بن عبيد بن عمير من قوله. اهـ، يشير إلى ما رواه ابن حبان في «صحيحه» عن عطاء قال: دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة، فقالت لعبيد: قد آن لك أن تزورنا، فقال: أقول لك يا أمَّه كما قال الأول: زر غباً تزدد حباً، فقالت: دعونا من بطالتكم هذه... ثم قال السخاوي: والحديث مروي أيضاً عن أنس وجابر

---

(١) البداية والنهاية: ٨/١٠٩. وقال الحافظ ابن حجر: رواه البخاري في التاريخ وأبو يعلى بإسناد حسن (فتح الباري ٧/٦١).

وحبيب بن مسلمة وابن عباس وابن عمر وعلي ومعاوية بن حيدة وأبي الدرداء وأبي ذر وعائشة وآخرين، حتى قال ابن طاهر: إن ابن عدي أورده في أربعة عشر موضعاً من «كامله»، وعللها كلها، وبمجموعها يتقوى الحديث وإن قال البزار: إنه ليس فيه حديث صحيح، فهو لا ينافي ما قلناه (أي من أنه ورد من طرق ضعيفة يقوي بعضها بعضاً)[1].

فالحديث كما ترى فيه مقال: وعلى فرض ثبوته، فلم يثبت أن النبي ﷺ قاله لأبي هريرة خاصة، بل روي عن أكثر من عشرة من الصحابة لا يستطيع أبو رية أن يدعي أنهم كلهم كانوا ثقلاء يغشون بيوت الناس فنصحهم النبي بذلك وأدبهم!!..

وأما ما زعمه أبو رية من أن بعضهم كان ينفر منه فهذا هو الكذب الصريح المتعمد، ونحن نتحداه أن يأتينا برواية صحيحة معتمدة تثبت هذا، بل كان أبو هريرة محبوباً عند جميع المسلمين استجاب الله فيه دعاء رسوله ﷺ كما روي ذلك في البخاري وغيره من كتب السنة.

٦ ـ ثم ذكر أبو رية أن أبا هريرة كان يستقرئ الرجل الآية وهي معه كي ينقلب به فيطعمه، وكان يفعل ذلك مع جعفر بن أبي طالب ومن أجل ذلك جعل أبو هريرة جعفر بن أبي طالب أفضل من أبي بكر وعمر وعلي وعثمان وغيرهم من كبار الصحابة[2] وفي هذا عديد من الافتراء والكذب والتضليل أما قوله: إن أبا هريرة كان يستقرئ الرجل الآية وهي معه فهذا نص ما جاء في «صحيح البخاري» وهو كلام يريد منه أبو هريرة غير ما يفهم من ظاهره، فإنه يقول: إني لأستقري الرجل أي أطلب منه الْقِرَي فيظن أني أطلب منه القراءة، كذلك فسر الحافظ ابن حجر كلام أبي هريرة ثم قال: ووقع بيان ذلك في رواية لأبي نعيم في الحلية عن أبي هريرة أنه وجد عمر فقال له: أقرني فظن أنه من القراءة فأخذ يقرئه القرآن ولم

---

(١) المقاصد الحسنة ص٢٣٢.

(٢) ص١٥٥.

يطعمه، قال أبو هريرة: وإنما أردت منه الطعام[1].

وأما مدحه لجعفر بن أبي طالب، فذلك أنه كان إذا سأله القرى أو القراءة لا يجيبه حتى يذهب به إلى بيته، يقول أبو هريرة: كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته حتى إن كان ليخرج إلينا العكة (ظرف السمن) التي ليس فيها شيء فنشقها ونلعق ما فيها (رواه البخاري) ومن أجل ذلك يقول عنه أبو هريرة: إنه كان خير الناس للمساكين، وهذا حق، فإن كرم جعفر وسخاءه وحبه للمساكين كان مشهوراً معلوماً للنبي ﷺ وصحابته حتى كان النبي ﷺ يكنيه بأبي المساكين[2].

فهل يلام أبو هريرة على مدحه لجعفر بعد أن كناه النبي ﷺ بأبي المساكين؟. وعلى هذا المعنى يحمل ما روي عن أبي هريرة: ما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا وطئ التراب بعد رسول الله ﷺ، أفضل من جعفر بن أبي طالب، فإنه في صدد الذين يحبون الفقراء ويعطفون على المساكين، لا في صدد التفضيل بين صحابة رسول الله ﷺ على الإطلاق حتى يدعي أبو رية أن أبا هريرة جعله أفضل من أبي بكر وعمر وسائر الصحابة؟ ومتى كانت لأبي رية هذه الغيرة على صحابة رسول الله ﷺ وهو الذي رماهم في كتابه بما رماهم به بعضهم بالغفلة، وبعضهم بالكذب، وبعضهم بالممالأة على الباطل؟!.

ويؤيد ما قلناه من أن أبا هريرة لا يريد الإطلاق ما قاله الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر قول أبي هريرة في جعفر: إنه كان خير الناس للمساكين. وهذا التقييد (للمساكين) يحمل عليه المطلق الذي جاء عن عكرمة عن أبي هريرة وقال: ما احتذى النعال[3]. إلخ.

٧ ـ ثم نقل أبو رية عن الثعالبي وبديع الزمان الهمذاني ما قيل في

---

(١) فتح الباري ٧/ ٦١.

(٢) فتح الباري ٧/ ٦٢.

(٣) فتح الباري ٧/ ٦٢.

طعام يقال له: «المضيرة» وأن أبا هريرة كان يحبها حتى كان يسمى (شيخ المضيرة) واستشهد بعد ذلك بكلام لعبد الحسين شرف الدين في أبي هريرة من أنه قال: عليٌّ أعلم، ومعاوية أدسم، والجبل أسلم[1].

لم يحظر الله في كتابه ولا في سنة رسوله، ولا في قواعد شريعته أن يحب الإنسان نوعاً معيناً من أطايب الطعام، وقد كان رسول الله ﷺ يحب الدباء، ويحب من اللحم ذراع الشاة، ويحب الثريد، وهو سيد الرسل وأكرم الزهاد، وأفضل من يقتدى به، ولم يعرف الإسلام رهبانية البطون، كما لم يعرف رهبانية الفروج، فأي طعن في أبي هريرة، وأي حرج يناله في دينه أو كرامته أو عدالته إذا أحب لوناً دسماً من أنواع الطعام؟.

أما إنه كان يأكل المضيرة عند معاوية ويصلي وراء عليّ ويقول ما قال، فذلك مما ترويه كتب الشيعة وكتب الأدب التي لا تعنى بصحة الأخبار كالثعالبي والهمذاني.

والثابت عندنا أنه لم يشترك في الفتنة بين عليّ ومعاوية، وقد طهر الله منها سيفه وصفحة تاريخه، كما طهر منها كثيراً من الصحابة وعلمائهم وعُبَّادِهم.

ولا يطعن في أبي هريرة بهذا إلا الذين اشتدوا في التعصب لمذهبهم، وأبو رية لا يعلن عن نفسه أنه شيعي، فلماذا ينقم على أبي هريرة صنيعه ذاك ـ إذا صح ـ كما تنقم عليه الشيعة؟!..

وأياً ما كان فإن تجريح صحابي جليل كأبي هريرة بمجرد أخبار تروى للنكتة والتظرف في مجالس الأدب ليس من شأن أهل العلم والإِنصاف، إلا أن يكون ذلك من أسلوب التحقيق العلمي الذي لم ينسج أحد على منواله!

٨ ـ ثم نقل أبو رية عن الحلية لأبي نعيم أن أبا هريرة كان يطوف

---

(١) ص١٥٦ ـ ١٥٧.

بالبيت وهو يقول: ويل لي من بطني، إذا أشبعته كظني وإن أجعته سبني أو أضعفني[1].

أبو نعيم من كبار الحفاظ في عصره بلا شك، ولكنه لم يلتزم في كتابه حلية الأولياء ذكر الروايات الصحيحة، وكم ذكر فيه من موضوع وتالف وضعيف نَبَّهَ العلماء على ضعفه، ومنه هذا الأثر عن أبي هريرة فإن راويه فرقد السبخي وهو لم يدرك أبا هريرة. وأيضاً فقد كان غير ثقة.

وعلى فرض صحة الأثر عن أبي هريرة فأي شيء فيه؟ ألم يقل ما هو حق في كل بطن؟ إن البطن إذا شبع بطر الإنسان، وإذا جاع ضعف وخوى.. أليس كذلك بطن أبي رية أيضاً؟ أم يزعم أن بطنه على الحالين - في الشبع والجوع - على اطمئنان ورضى وهدوء؟.

٩ - ونقل عن الحلية أيضاً أن أبا هريرة كان في سفر، فلما نزلوا وضعوا السفرة وبعثوا إليه وهو يصلي، فقال: إني صائم، فلما كادوا يفرغون، جاء فجعل يأكل الطعام، فنظر القوم إلى رسولهم، فقال: ما تنطرون؟ قد والله أخبرنا أنه صائم، فقال أبو هريرة: صدق، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: صوم رمضان وصوم ثلاثة أيام من كل شهر، صوم الدهر، وقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر فأنا مفطر في تخفيف الله، صائم في تضعيف الله[2].

ولعمري لقد سمح أبو رية في تتبع مثالب أبي هريرة حتى لم يعد يدرك مواطن الظرف والمرح والمزاح في أحاديثه، وهل هذه الحادثة إلا دليل على ما كان يتحلى به من روح مرحة ودعابة لطيفة جعلته محبباً إلى قلب كل مؤمن؟.

أي شيء يجرح دين أبي هريرة وعدالته وكرامته في هذه الحادثة؟ أي

---

(١) ص١٥٧، والعبارة المذكورة هي في ١/ ٣٨٢ من الحلية.

(٢) ص١٥٨ نقلاً عن البداية والنهاية ٨/ ١١٢.

معصية ارتكبها أبو هريرة هنا حتى يشنع عليه أبو رية فيها؟ لعل كل جريمة أبي هريرة فيها أنه كان خفيف الروح حلو الدعابة مما لم ينسجم فيه مع أبي رية روحاً ودعابة! ولله في خلقه شؤون!.

هذا وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده أن أبا ذر رضي الله عنه قد وقعت له مثل هذه الحادثة تماماً، وأخشى أن يتحول أبو رية بعد اطلاعه على هذا فيشتم أبا ذر ـ كما شتم أبا هريرة!..

١٠ ـ ثم نقل أبو رية عن «خاص الخاص» للثعالبي قول أبي هريرة: ما شممت رائحة أطيب من رائحة الخبز وما رأيت فارساً أحسن من زبد على تمر[١].

لنفرض أن الثعالبي حجة فيما يروي، ولنفرض أنه روى هذا الخبر بسند صحيح، متصل إلى أبي هريرة، فأي شيء يجرح أبا هريرة في هذا؟ وأي شيء يغض من قدره عند العقلاء والفضلاء؟ إنه دعابة من دعاباته، ومرح لطيف من مرحه الذي اعتاده، ولعمري لو سمعت إنساناً ـ مهما بلغ في علو الشأن ـ يقول هذا لاستحسنته وطربت له، فيا شيخ أبو رية إذا كان الله قد أنعم على إنسان بخفة الدم، وحلاوة العبارة، وجمال النكتة، لماذا لا يتضايق منه إلا الثقلاء؟!.

١١ ـ ثم نقل عن العسجدي كلاماً في حق أبي هريرة بمناسبة الحديث المنسوب إليه «زر غباً تزدد حباً» ما تجد الرد عليه فيما تكلمنا عنه حول هذا الحديث ومن العسجدي وأمثاله حتى يحتج بهم على أبي هريرة وتقبل شهادتهم فيه؟!.

سابعاً: مزاحه وهذره:

زعم أبو رية أن المؤرخين أجمعوا على أن أبا هريرة كان رجلاً مزاحاً مهذاراً، ثم شرح معنى الهذر بأنه الكلام الكثير الرديء الساقط.

---

(١) ص١٥٨.

أما دعواه الإجماع بأنه كان مهذاراً، فهذا افتراء على الله وعلى أبي هريرة وعلى المؤرخين والتاريخ.

إن أحداً قط لم يصف أبا هريرة بأنه مهذار، ونحن نتحداه بأن يأتينا برواية صحيحة في هذا الشأن.

وما زعمه من أن عائشة وصفت أبا هريرة بذلك في قضية «المهراس» فقد قدمنا الكلام عليه في مناقشتنا لأحمد أمين[1] ومنه يتبين أن عائشة لم ترد على أبي هريرة في قضية المهراس فضلاً عن أن تصفه بالمهذار، وإنما الذي ردَّ عليه هو قين الأشجعي من أصحاب عبد الله بن مسعود، ومع ذلك فلم يرد على لسانه بأنه مهذار!.

وعلى فرض صحة هذا النقل عن عائشة ـ وهذا ما نتحدى أبا رية بإثباته ـ فإنه شاهد واحد فكيف ادَّعى أن المؤرخين جميعاً أجمعوا على وصفه بالهذر، هل عائشة من المؤرخين؟ وهل هي جميع المؤرخين؟ قل أيا أبا رية وأنت الذي قلت في كتابك: لعنة الله على الكاذبين متعمدين أو غير متعمدين؟.

هذا وما نزال نتحداك بأن تأتينا بصحابي أو تابعي أو مؤرخ موثوق وصف أبا هريرة بالهذر، وإلا فأنت من الكاذبين الذين يستهينون بعقول الناس!.

وأما مزاحه فهذا مما عرف به، وهو خلق أكرمه الله به وحببه به إلى الناس جميعاً.

وما كان المزاح في دين الله مكروهاً، وإلا كانت الثقالة وغلاظة الحس والروح أمراً محبوباً في الإسلام، وحاشا لله ولرسوله أن يستحبا ذلك وقد قال الله لرسوله: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) انظر ص٣٤٢ من هذا الكتاب.

وما كان المزاح خلقاً معيباً عند كرام الناس، وقد كان رسول الله يمازح أصحابه، وكان الصحابة يمزحون، وكان فيهم مشهورون بالمزاح البريء في حدود الشريعة والأخلاق، ومنهم أبو هريرة رضي الله عنه.

كان في إمارته على المدينة خلفاً لمروان يركب الحمار ويقول: خلوا الطريق للأمير!.. فياما أحلاه من دعابة ومزاح!...

وكان يحمل حزمة الحطب على كتفه ويدخل السوق ويقول: خلو الطريق للأمير!.. فيالروعة العظمة في تواضعها!.. ويالغشاوة أبصار الحاقدين الذين لم يروها!..

وكان يدعى إلى الطعام فيقول: إني صائم، فإذا بدؤوا الأكل أكل معهم وهو يقول: أنا صائم في تضعيف الله، مفطر في تخفيف الله... ياما أحيلى هذا المزاح؛ وهذه الدعابة، وهذه الشخصية السمحة الكريمة!..

ويدعو بعض الناس إلى عشائه بالليل وهو أمير، ويقول له: دع العُراق للأمير (يوهمه أن يقدم له لحماً) فينظر الضيف، فإذا هو ثريد بالزيت!..

ويجيئه شاب فيقول له: إني أصبحت صائماً فدخلت على أبي فجائني بخبز ولحم فأكلت ناسياً، فيجيبه أبو هريرة: أطعمكها الله لا عليك، فيقول الشاب متابعاً: ثم دخلت داراً لأهلي فجيء بلبن لقحةٍ فشربته ناسياً، فيقول له أبو هريرة: لا عليك، فيتابع الشاب: ثم نمت فاستيقظت فشربت ماءً وجامعت ناسياً.. فيقول له الشيخ المطبوع على المزاح المحبوب: إنك يا ابن أخي لم تعتد الصيام!..

أي إنسان في الدنيا يرى في هذا المزاح مهانة إلا أن يكون من الأفظاظ الثقلاء؟!..

هذا هو مزاح أبي هريرة الذي أجمع عليه المؤرخون، كما قال أبو رية، ولكنه فاته شيء واحد خالفهم فيه جميعاً، وهو مع أنهم أجمعوا على مزاحه، أجمعوا أيضاً على أنه مع مزاحه هذا كان ـ كما قال ابن كثير، وهو

الذي روى نكاته ومزاحه ـ «من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم»[1] فلماذا خالف أبو رية إجماعهم هذا بعد أن حكى إجماعهم على ذلك؟! أيريد أن يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء]؟!.

وبعد فلقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن بكر بن عبد الله المزني قال: كان أصحاب النبي ﷺ يتبادحون بالبطيخ (يترامون به)، فإذا كانت الحقائق كانوا هم الرجال[2].

ولعمري لقد كان أبو هريرة كذلك، ولو أن أبا رية رأى في بعض الروايات أن أبا هريرة تبادح بالبطيخ مع بعض الرجال والشباب. ماذا كان يقول أبو رية (الوقور) عن هذا المزَّاح (المهذار)؟.

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف قال: لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متماوتين، وكانوا يتناشدون الشعر في مجالسهم، ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أريد أحد منهم على شيء من أمر الله، دارت حماليق عينيه كأنه مجنون[3].

وأخرج البخاري أيضاً في «الأدب المفرد» عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي: قال: حدثني أبي أنهم كانوا غزاة في البحر زمن معاوية، فانضم مركبنا إلى مركب أبي أيوب الأنصاري، فلما حضر غداؤنا أرسلنا إليه فأتانا، فقال: دعوتموني وأنا صائم فلم يكن لي بد من أن أجيبكم لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن للمسلم على أخيه ست خصال واجبة، إن ترك منها شيئاً فقد ترك حقاً واجباً لأخيه عليه: يسلم

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ١١٠.

(٢) ص٧٧.

(٣) ص١٤٦.

عليه إذا لقيه، ويجيبه إذا دعاه، ويشمته إذا عطس، ويعوده إذا مرض. ويحضره إذا مات، وينصحه إذا استنصحه». قال: وكان معنا رجل مَزَّاحٌ يقول لرجل أصاب طعامنا: جزاك الله خيراً وبراً، فغضب عليه حين أكثر عليه، فقال لأبي أيوب ما ترى في رجل إذا قلت له: جزاك الله خيراً وبراً غضب وشتمني، فقال أبو أيوب: إنا كنا نقول: إن من لم يصلحه الخير أصلحه الشر، فاقلب عليه، فقال له حين أتاه: جزاك الله شراً وعرّاً، فضحك ورضي وقال: ما تدع مزاحك؟ فقال الرجل: جزى الله أبا أيوب الأنصاري خيراً[1].

هكذا كان صحابة رسول الله ﷺ، فمن أنكر على أبي هريرة مزاحه فقد أنكر أمراً من الدين مباحاً، وخلقاً لدى الكرام محبوباً.

ثامناً: التهكم به:

قال أبو رية[2]: «ولقد كانوا يتهكمون برواياته ويتندرون عليها لما تفنن فيها وأكثر منها، فعن أبي رافع: أن رجلاً من قريش أتى أبا هريرة في حلة وهو يتبختر فيها، فقال: يا أبا هريرة! إنك تكثر الحديث عن رسول الله ﷺ فهل سمعته يقول في حلتي هذه شيئاً؟ فقال: سمعت أبا القاسم يقول: إن رجلاً ممن كان قبلكم بينما هو يتبختر في حلة إذ خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها حتى تقوم الساعة، فوالله ما أدري لعله كان من قومك أو من رهطك، (وأسند أبو رية هذا الخبر إلى ابن كثير) ثم قال: (ويبدو) من سؤال هذا الرجل أنه لم يكن مستفهماً، وإنما كان متهكماً، إذ لم يقل له: إنك تحفظ أحاديث رسول الله، وإنما قال: تكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، (وسياق) الحكاية يدل كذلك على أنه كان يهزأ به ويسخر منه».

ها هنا أمور:

---

(١) ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) ص١٦١.

أولاً: إن السائل لم يكن من الصحابة، ولا من التابعين الذين أخذوا الشريعة وآدابها عن صحابة رسول الله ﷺ، وإنما كان فتى من شباب قريش العابثين، ومثل هذا لا ينتظر منه أن يعلم قدر أبي هريرة أو يؤخذ عنه التقدير الصحيح لفضل أبي هريرة وعلمه.

ثانياً: أنه كان فتىً عابثاً مترفاً يلبس حلة غالية يتبختر فيها فشاء له ترفه وعبثه أن يقول لأبي هريرة: هل تحفظ شيئاً في حلتي هذه؟ فذكر له حديث رسول الله ﷺ: «بينما رجل يمشي في حلة تعجبه نفسه إذ خسف الله به الأرض» إلخ، وتقول بعض الروايات[1]: إن الفتى العابث المغرور قال له: أهكذا كان يمشي ذلك الفتى الذي خسف به؟ ثم ضرب بيده فعثر عثرة كاد يتكسر منها. قال أبو هريرة: للمنخرين وللفم ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [الحجر]. فتكون هذه كرامة من الله لأبي هريرة إذ انتقم له من هذا الفتى الماجن العابث!

ثالثاً: إن تهكم فتىً عابث برجل من حملة العلم، أمر يقع في كل زمان، وقد وقع للعلماء والمصلحين والأنبياء ـ كما قص الله علينا في كتابه الكريم ـ فمتى كان مثل هذا التهكم من السفهاء بالأنبياء دليلاً على مهانتهم وحقارتهم؟ وحاشاهم من ذلك.

رابعاً: إن هذه الحادثة حادثة فردية لم يعثر «أبو رية» على مثيل لها، ولو عثر لما قصر في إثباتها، فكيف جاز له أن يعمم فيقول: «ولقد كانوا يتهكمون، الخ..» إن لفظ «كانوا» يدل على الأمر الشائع المتكرر في الجماعة ولا يطلق إلا على ذلك، فهل تدل هذه الحادثة التي وقعت من فتى ماجن على أن الصحابة والتابعين وهم حملة العلم والدين في عصر أبي هريرة«كانوا» يتهكمون بروايات أبي هريرة؟؟.

ها هنا يفتضح «أبو رية» مرة أخرى عن رجل صاحب هوى يفتش عن

---

(١) وهي رواية الدارمي في سننه ١/١١٦ طبع دمشق.

شبهة يعلق بها ليؤكد باطله، لا عن «باحث» علمي يسعى وراء الحقيقة بكل تجرد وإخلاص.

إن المرء حيث يضع نفسه، وقد شاء «أبو رية» بهذا «التحقيق العلمي الذي لم ينسج أحد من قبل على منواله!» أن يضع نفسه مع الكذابين والمفترين من أهل الريب والأهواء، فليكن له ما أراد.. أما أبو هريرة فقد برأه الله مما رماه به هذا المحقق العلمي الذي لم يسبقه أحد إلى هذا التحقيق!..

تاسعاً: كثرة أحاديثه:

انتقد أبو رية على أبي هريرة كثرة أحاديثه التي بلغت على ما جاء في مسند بَقِي بن مخلد ٥٣٧٤ ـ مع أن طرقها إلى أبي هريرة ليس كلها محل التسليم عند علماء الحديث ـ واستغرب ذلك أبو رية مع أن أبا هريرة لم يصحب النبي ﷺ إلا ثلاث سنين.

وقد قدمنا فيما مضى سبب ذلك ونزيد هنا ما رواه ابن كثير أن مروان بن الحكم قال لأبي هريرة مغضباً حين نازعه في دفن الحسن مع رسول الله ﷺ: إن الناس قد قالوا: إنك أكثرت على رسول الله ﷺ الحديث، وإنما قدمت قبل وفاة النبي ﷺ بيسير، فقال أبو هريرة: نعم! قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر سنة سبع، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين سنة سنوات، وأقمت معه حتى توفي، أدور معه في بيوت نسائه وأخدمه، وأنا والله يومئذ مقلّ، وأصلي خلفه، وأحج وأغزو معه، فكنت والله أعلم الناس بحديثه، قد والله سبقني قوم بصحبته والهجرة إليه من قريش والأنصار، وكانوا يعرفون لزومي له فيسألوني عن حديثه، منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فلا والله ما يخفى عليَّ كل حديث كان بالمدينة، وكل من أحب الله ورسوله، وكل من كانت له عند رسول الله منزلة، وكل صاحب له، وكان أبو بكر صاحبه في الغار، وغيرُه قد أخرجه رسول الله أن يساكنه[1] ـ يعرّض بأبي مروان بن الحكم ـ ثم قال أبو هريرة: ليسألني

(١) أي كراهية أن يساكنه ويكون معه في المدينة.

أبو عبد الملك (كنية مروان) عن هذا وأشباهه فإنه يجد عندي منه علماً جماً ومقالاً، قال: فوالله ما زال مروان يقصر عن أبي هريرة ويتقيه بعد ذلك ويخاف جوابه.

وفي رواية أن أبا هريرة قال لمروان: إني أسلمت وهاجرت اختياراً وطوعاً، وأحببت رسول الله ﷺ حباً شديداً، وأنتم أهل الدار وموضع الدعوة، أخرجتم الداعي من أرضه، وآذيتموه وأصحابه، وتأخر إسلامكم عن إسلامي في الوقت المكروه إليكم، فندم مروان على كلامه له واتّقاه ـ اهـ[1].

ولا شك في أن المتفرغ للشيء، المهتم به، المتتبع له، يجتمع له من أخباره والعلم به في أمد قليل، مالاً يجتمع لمن لم يكن كذلك، ونحن نعلم من أحوال بعض التلاميذ مع أساتيذهم ما يجعل بعضهم ـ على تأخره في التلمذة والصحبة ـ مصدراً موثوقاً لكل أخبار أستاذه ما دق منها وما جل، وقد يخفى من ذلك على كبار تلاميذه وقدمائهم ما لا يشكون معه في صدق ما يحدثهم به متأخرهم صحبة وتلمذة. فأي غرابة في هذا الموضع؟ المهم عندنا هو الصدق، وصدق أبي هريرة لم يكن محل شك عند إخوانه من الصحابة ولا عند معاصريه وتلاميذه من التابعين، هذا هو حكم التاريخ الصحيح الصادق، وكل ما يحكيه أبو رية من تكذيب بعض الصحابة أو شكهم في (صدقه) فكذب مفضوح مستقى من كتب يستحي طالب العلم أن يدعي أنها «مصادر علمية» فكيف بمن يدعي أنها لا يرقى إليها الشك ولا يتطرق إليها الوهن؟.

وإليك كشف الستار بإيجاز عن حقيقة ما زعمه في ذلك[2].

١ ـ زعم أن عمر ضربه بالدرة وقال له: «أكثرت يا أبا هريرة من الرواية وأَحْرِبكَ أن تكون كاذباً على رسول الله ﷺ».

---

(١) البداية والنهاية ٨/١٠٨.

(٢) لقد اشتدت بنا العلة أثناء كتابة هذا البحث من حيث اشتد إلحاح الناشر في إرسال هذا البحث لإتمام طبع الكتاب فلم نرَ بداً من الإيجاز على أن نفرد لأبي هريرة رضي الله عنه كتاباً مستقلاً نتعقب فيه ونمحص أقاويل هؤلاء الطاعنين ونبين تهافتها وتجردها من القيمة العلمية إن شاء الله.

ونحن نتحداه أن يثبت هذا الخبر من كتاب علمي محترم إلا أن يكون من تلك الكتب الأدبية التي تروي التالف والساقط من الأخبار، أو تلك الكتب الشيعية التي عرفت ببغض أبي هريرة والافتراء عليه، وليس لهذه الكتب قيمة علمية عند من يشم رائحة العلم.

على أنه كثير الإحالة إلى الكتب التي ينقل عنها ـ ولو كانت نقوله محرفة كما يتأكد ذلك لمن يطالع كتابه ـ ومع ذلك فهذا الخبر لم يسنده إلى كتاب[1] فلماذا؟.

٢ ـ وزعم أن عمر تهدده بالنفي إلى بلاده أو إلى أرض القردة إن استمر يحدث عن رسول الله ﷺ، وزعم أن ذلك منقول عن ابن عساكر وابن كثير.

أما نهي عمر عن التحديث، فلم يكن خاصاً بأبي هريرة، ولم يثبت أنه هدده بالنفي إلى بلاده لأن ذلك ـ في ذلك العصر ـ غير جائز، وقد حكينا صنيع عمر ورأيه في كتابة الحديث وروايته في صدر هذا الكتاب.

وأما قول عمر لأبي هريرة: لألحقنك بأرض القردة. فذلك دس من أبي رية وعبارة ابن كثير: وقال ـ عمر ـ لكعب الأحبار: لتتركن الحديث (عن الأُوَلِ) أو لألحقنك بأرض القردة[2] فهو تهديد من عمر لكعب الأحبار بترك الحديث عن بني إسرائيل وأخبارهم لا تهديد لأبي هريرة بترك الحديث عن رسول الله ﷺ.

على أن ابن كثير بعد أن ذكر نهي عمر لأبي هريرة عن التحديث قال: وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي قد تضعها الناس على غير مواضعها وأنهم يتكلمون على ما فيها من أحاديث الرُخَص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ

---

(١) يظهر أنه منقول عن الإسكافي كما نقله ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة ١/ ٣٦٠ وكفى بهما حجة عند أبي رية.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١٠٨.

فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك، وقد جاء أن عمر أذن له بعد ذلك في التحديث، وذكر ابن الأثير بعد ذلك ما يؤيد هذا[1].

فهذا هو حقيقة موقف عمر لا كما شوّهه «المحقق العلمي» أبو رية!.

٣ ـ وزعم أبو رية أن الصحابة اتهموا أبا هريرة بالكذب وأنكروا عليه وممن أنكر عليه عائشة، وممن كذبه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي... ثم زعم أبو رية أن قائل هذا القول هو ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»[2].

وقد كذب أبو رية في نسبة هذا القول الفظيع إلى ابن قتيبة، وإنما يحكيه ابن قتيبة عن النظام وأمثاله ثم يكرّ عليهم بالرد والتفنيد ويدافع عن أبي هريرة دفاعاً مجيداً. ومن حسن الحظ أن أبا رية ليس وحده الذي ينفرد بنسخة من كتاب «تأويل مختلف الحديث» حتى يستطيع أن يكذب على ابن قتيبة وينسب إليه ما نسبه ابن قتيبة إلى النظام، ولكن الكتاب مطبوع متداول في أيدي العلماء، فهل تبلغ الجرأة بأحد ممن ينتسب إلى العلم أن يكذب هذا الكذب المفضوح ثم يزعم أنه جاء من التحقيق العلمي «ما لم ينسج أحد على منواله»؟ وحقاً إن أحداً لم يسبق أبا رية في مثل هذا الكذب وتحريف النصوص حتى المستشرقين أنفسهم. فلا حول ولا قوة إلا بالله.

إنا نتحداه ونتحدى كل من يتجرأ على أبي هريرة أن يثبت لنا نصاً تاريخياً موثوقاً بصحته أن أبا بكر أو عمر أو عثمان أو علياً أو عائشة أو أحداً من الصحابة نسب إلى أبي هريرة الكذب في حديث رسول الله ﷺ، وستنقطع أعناق هؤلاء الحاقدين دون العثور على نص من هذا القبيل ويأبى الله لهم ذلك. أما إن كانت النصوص من كتابِ «كعيون الأخبار»، و«بدائع الزهور»، ورواة كابن أبي الحديد والإسكافي، ومتهمين كالنظام وأمثاله.. فهيهات أن يكون ميدان هذه الكتب وهؤلاء الرواة وهؤلاء الطاعنين هو ميدان العلم والعلماء!...

---

(١) و(٢) ص٤٨.

إن عائشة كانت «تستغرب» من أبي هريرة بعض الأحاديث لأنها لم تعلم بها، فكان يجيبها أحياناً بأنها كانت تلازم البيت وتشتغل بالزينة بينما كان هو يدور مع رسول الله ﷺ ويلازمه ويسمع حديثه، فلم يسعها إلا أن تعترف بذلك وتقول: «لعله» وهذا أدب من أم المؤمنين واعتراف بالحق لأهله وفضيلة حرم منها أبو رية وأمثاله.

واعتراض عائشة على أبي هريرة بقضية «المهراس» حققنا القول في أنها ليست هي التي اعترضت، وإنما هو رجل يقال له: «قين الأشجعي» من أصحاب عبد الله بن مسعود.

واعتراضها عليه في حديث صوم الجنب واعترافه بأنها أعلم بما كان من رسول الله ﷺ وهو في البيت مع نسائه فهذا هو أيضاً فضيلة لأبي هريرة حيث اعترف بالحق لأهله ـ وقد حرم هذه الفضيلة أبو رية ـ على أن أبا هريرة كان يروي حديثاً فبيَّن أنه سمعه من صحابي آخر ـ وقد قدمنا القول في ذلك ـ وبقول أبي هريرة قال عدد من فقهاء التابعين والمجتهدين رغم قول عائشة وتعقبها.

٤ ـ ونقل أبو رية عن ابن كثير أن الزبير لما سمع أحاديثه قال: صدق، كذب.

وأبو رية في هذا النقل صنع ما قص الله علينا من صنيع بعض أهل الكتاب الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض..

فابن الأثير نقل عن الزبير بعد قوله ذاك ما يلي: فقال عروة لأبيه الزبير يا أبة ما قولك: صدق، كذب؟ قال (الزبير) يا بني! أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله ﷺ فلا أشك، ولكن منها ما يضعه على مواضعه، ومنها ما وضعه على غير مواضعه[1].

فهل ترى الزبير هنا يكذب أبا هريرة كما يزعم أبو رية أم يعترف له بالصدق؟.

---

(١) البداية والنهاية ٨/١٠٩.

وأما قول الزبير: منها ما يضعه على غير مواضعه، أي يفهمه على غير ما ينبغي فهمه من وجوب أو إباحة أو ندب، ولا حرج على أبي هريرة في هذا.. ولا مدخل منه للطعن في صدقه وأمانته لمن يفهم الكلام العربي...

٥ ـ ونقل أبو رية أن ابن مسعود أنكر عليه قوله: «من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ» وقال فيه قولاً شديداً. ثم قال: يا أيها الناس لا تنجسوا من موتاكم.. ونقل ذلك عن ابن عبد البر في «جامع بيان العلم».

وهذا أيضاً مما يدل على قلة الأمانة العلمية عند هذا الرجل، وولعه بالتضليل وتغرير القارئ وقلب الحقائق له.

إن ابن عبد البر في كتابه المذكور عقد فصلاً ذكر فيه ما خطأ فيه بعض العلماء بعضاً وما أنكر بعضهم على بعض من الفتيا، وذكر في هذا الفصل رد أبي بكر على الصحابة حين خالفوه في قتال أهل الردة، ورد عائشة على ابن عمر في قوله: الميت يعذب ببكاء أهله. وقالت: وهِمَ أبو عبد الرحمن أو أخطأ أو نسي، وكذلك ردت عليه في عدد عمرات رسول الله ﷺ، ورد ابن مسعود على أبي موسى وسلمان بن ربيعة في قضية من قضايا المواريث وهكذا، وفيما ذكر من ذلك، قال: وأنكر ابن مسعود على أبي هريرة قوله: من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليتوضأ» إلخ...

فأنت ترى أن أبا هريرة إنما يفتي في المسألة وأن ابن مسعود يرد عليه «قوله» لا «حديثه» فأين تكذيب ابن مسعود لأبي هريرة في الحديث؟.

على أن عدداً من الفقهاء قال بقول أبي هريرة، فمنهم من أوجب، ومنهم من استحب.

٦ ـ وقد ختم أبو رية «تحقيقه العلمي الفذّ»!... بقوله: «ولا نستوفي ذكر انتقاد الصحابة له والشك في رواياته لأن كتابنا يضيق عن ذلك... الخ».

هذا من الكذب والبهتان.. فقد تقصَّى كل ما قيل عن أبي هريرة حتى من الكتب التي ليست لها قيمة علمية، فما الذي قصر به شأوه عن تتبع أبي هريرة هنا؟.

على أنا نقول كلمة مجملة في موضوع رد بعض الصحابة على أبي هريرة: إن أبا هريرة كان يفتي بظاهر ما يعلمه من حديث رسول الله ﷺ من غير تأويل وكان بعض الصحابة يخالفونه فيما يفهم من ذلك الحديث فيردون عليه «فتواه» لا. «حديثه» وهذا وقع كثيراً بين الصحابة بعضهم مع بعض، وقع لعمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي موسى وعائشة ومعاذ وغيرهم. يعلم ذلك من تتبع أخبارهم، وقد أفرد ابن عبد البر لذلك فصلاً في كتابه «جامع بيان العلم» كما ذكرنا، وما زال أهل العلم يرد بعضهم على بعض من غير أن يكون ذلك طعناً من بعضهم في صدق بعض أو دينه أو أمانته.

وقد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» وغيره كذلك أن أبا هريرة كان من المفتين من الصحابة وقد جمع بعضهم جزءاً كبيراً في فتاويه.

٧ ـ وبعد أن افترى أبو رية ونقل المفتريات عن الصحابة في تكذيب أبي هريرة انتقل إلى رواية غير صحيحة عن أبي حنيفة بأنه كان لا يأخذ بأحاديث أبي هريرة.

ونحن نجزم قطعاً بأن هذه الرواية عن أبي حنيفة غير صحيحة، فالفقه الحنفي المأثور عن أبي حنيفة نفسه مليء بالأحكام التي لا مستند لها من الأحاديث، إلا أحاديث أبي هريرة، وأما نقله عن فقهاء الحنفية بأنهم يعتبرون أبا هريرة غير فقيه، فهذا نقل رجل لم يشمَّ رائحة العلم والفقه، وقد حققنا في ردنا على أحمد أمين أن فقهاء الحنفية متفقون على فقاهته إلا مثل عيسى بن أبان ومن وافقه[1].

---

(١) لشمس الأئمة السرخسي بحث واف في هذا الموضوع يتبين منه إجلال أئمة الحنفية لأبي هريرة واعترافهم له بالعدالة والضبط والحفظ.

٨ ـ وزعم أبو رية أن ما كان يفعله أبو هريرة ـ وكذلك كان يفعل غيره كأنس ومعاذ وعبد الله بن عمر ـ من روايتهم عن أكابر الصحابة ثم إسناد هذه الرواية إلى النبي ﷺ أن هذا تدليس من أبي هريرة ثم ساق أقوال علماء الحديث في التدليس والمدلسين.

وهذا لعمري تدليس ـ بالمعنى اللغوي ـ قبيح من أبي رية!

إن رواية الصحابي عن الصحابي وإسناده إلى النبي ﷺ لا تسمى «تدليساً» وإنما تسمى «إرسالا» وبإجماع علماء الحديث إن مرسل الصحابي مقبول لأن الصحابي لا يروي إلا عن صحابي، والصحابة كلهم عدول، واحتمال أن يروي الصحابي عن تابعي غير وارد ولا معقول، ولذلك قبلوا بالإجماع ما رواه الصحابي عن الرسول ﷺ ولو كان يرويه عن صحابي آخر.

فادعاء أبي رية أن هذا تدليس ونقله ما قاله العلماء عن التدليس والمدلسين إنما هو التدليس بمعناه الصحيح، ولئن كان التدليس في علم الحديث بمعناه المصطلح عليه عندهم لا يسقط صاحبه عن رتبة العدالة ولا الثقة، وكان من المدلسين كبار أئمة الحديث، فإن تدليس أبي رية يسقطه عن رتبة «العلماء المحققين» وينتزع الثقة بفهمه بعد انتزاع الثقة بأمانته.. وهكذا يتهافت المبطل ويكثر عثاره..

وما نقله عن شعبة نص محرف في الطباعة ولا يمكن أن يكون أصله صحيحاً ولم يرد عن إمام من أئمة الحديث ويستبعد أن يقوله طالب علم مبتدئ فضلاً عن إمام كشعبة.

٩ ـ وزعم أبو رية أن أبا هريرة رضي الله عنه سوغ لنفسه أن يكذب على رسول الله ﷺ بأنه مادام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً فإنه لا بأس بذلك، واستشهد لزعمه، هذا بأحاديث رويت عن أبي هريرة مرفوعة إلى النبي ﷺ مثل: «إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً، وأصبتم المعنى، فلا بأس» ومثل: «من حدث حديثاً هو لله عز وجل رضىً، فأنا قلته، وإن لم أكن قلته».

ومثل هذه الأحاديث قد محصها أئمة السنة وبينوا واضعيها والضعفاء من رواتها الذين نسبوها إلى أبي هريرة، ولم يصح نسبة حديث واحد منها إلى أبي هريرة، فما ذنب أبي هريرة إذاً، وهل إذا كذب على إنسان بشيء ما يكون من التحقيق العلمي أن يسند هذا القول المكذوب إلى الذي كذب عليه!

ومن الغريب أنه نسب إلى ابن حزم في كتاب الإحكام حديثاً من هذا القبيل بين ابن حزم نفسه أنه موضوع وشنع على وضعه وقد تحدثنا عنه في فصل سابق، فماذا نسمي صنيع أبي رية إلا أن يكون تضليلاً للقارئ غير العالم بالحديث ليغتر به ولو كان من كبار الأدباء؟!

١٠ ـ وزعم أبو رية أن أبا هريرة كان يأخذ من كعب الأحبار الحديث ثم ينسبه إلى النبي ﷺ.

وهذه دعوى فاجرة لم يستطع أن يجد لها دليلاً سوى التخيل وتحريف نصوص العلماء على دأبه وعادته.

فقد ذكر أن علماء الحديث ذكروا من رواية الأكابر عن الأصاغر رواية أبي هريرة والعبادلة ومعاوية وأنس وغيرهم عن كعب.

وعبارته تفيد أنهم رووا عن كعب حديث رسول الله ﷺ. وهذا كذب مضحك لأن كعباً لم يدرك الرسول عليه السلام فلا يعقل أن يروي صحابة الرسول أحاديثه عمن لم يدركه، وإنما يذكر ذلك في بيان أخذهم عن كعب ـ وغيره من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا ـ أخبار الأمم الماضية وتواريخها. وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» فتروى أخبارهم على جهة العظة والاعتبار لا على أنها حاكمة على ما جاء في القرآن أو مهيمنة، بل أخبار القرآن هي الحاكمة والمهيمنة..

وذكر أبو رية ثناء كعب على أبي هريرة بأنه يعلم ما في التوراة مع أنه لم يقرأها وهذا إن صح، فلا شيء فيه، لأن كثيراً من الناس يستمعون الأخبار من المجالس والندوات دون أن يقرؤوا الكتب.

وهكذا استمر أبو رية في عرض أدلته «العلمية» التي يحاول فيها أن يوقع في ذهن القارئ أن أبا هريرة كان يسمع من كعب، ثم ينسب ما سمعه إلى رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم.

وطالب العلم يعلم تفاهة ما كتب في هذا الموضوع.

ومن أطرف أدلته التي أوردها في مكان آخر ما رواه مسلم عن بُسر[1] بن سعيد قال: اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ، ويحدثنا عن كعب الأحبار، ثم يقوم فأسمع (بعض من كان معنا) يجعل حديث رسول الله عن كعب وحديث كعب عن رسول الله، فاتقوا الله وتحفظوا في الحديث.

أي قارئ يفهم العبارة العربية يمكن أن يفهم من هذا النص طعناً في أبي هريرة أو اتهاماً له بأنه كان يحدث بما يسمعه عن كعب وينسبه إلى رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم؟

إن بُسْر بن سعيد صاحب هذا الخبر يتحدث عن قوم كانوا يستمعون إلى أبي هريرة فيخلطون بين حديثه عن الرسول وحديثه عن كعب، فالذي كان ينسب حديث كعب إلى الرسول هم بعض الذين كانوا يستمعون إلى أبي هريرة، لا أبو هريرة نفسه، ولكن شيخ التحقيق العلمي الذي لم ينسج أحد من قبل على منواله!.. ذكره دليلاً على كذب أبي هريرة فيما يرويه عن رسول الله وأنه كان يسمع من كعب ثم ينسب ذلك إلى الرسول ﷺ، أترى هذا قلة فهم؟ أم قلة دين وقلة حياء من الله ومن التاريخ ومن قرائه الأذكياء؟..

---

(١) هذا هو الصواب في اسمه وكان في الطبعة الأولى (بشير بن سعيد) فصحح، وهو بُسر بن سعيد مولى ابن الحضرمي المدني العابد، روى عن سعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وأبي هريرة وغيرهم وروى عنه أبو سلمة وزيد بن أسلم ومحمد بن إبراهيم التيمي وغيرهم. قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعيد: كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا والورع، قال الواقدي: مات سنة ١٠٠هـ (الخلاصة للخزرجي).

ومن مغالطات أبي رية في هذا الموضوع ما نقله من صحيح مسلم عن أبي هريرة حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ في خلق الأرض والسماوات ويقول أبو هريرة في أوله: أخذ رسول الله بيدي، ثم ينقل عن البخاري وابن كثير أن أبا هريرة تلقى هذا الحديث عن كعب. وهنا يظن أبو رية أنه أمسك بشيء وأنه أوقع جمهور المسلمين الذين يثقون بأبي هريرة في ورطة ما بعدها ورطة، ولو كان على شيء من العلم والفهم للنصوص لعلم أن البخاري وابن كثير لا يريدان الحكم على أبي هريرة بالكذب ونسبته حديث كعب إلى رسول الله ﷺ ـ فما كانا ليجرآ على الله وحاشاهما أن تبلغ بهما قلة الدين إلى هذا المنحدر الذي وصل إليه أبو رية وقد أسمعناك فيما مضى ثناء كل منهما على أبي هريرة واعترافهما له بالصدق والورع والأمانة في العلم والدين ـ ولكنهما حكما على الرواية التي أوردها «مسلم» في صحيحه بالخطأ في نسبة رفع هذا الحديث إلى رسول الله عن أبي هريرة والخطأ ناشئ من رواة الحديث ولا دخل لأبي هريرة فيه، وبذلك تنطق عبارة البخاري في تاريخه وابن كثير في تفسيره، وقد أفاض في هذا الموضوع العلامة المعلمي اليماني في كتابه (الأنوار الكاشفة)[1] بما يشرح صدور المحققين ولا يزيد الحانقين ـ كأبي رية ـ إلا غيظاً وكمداً.

عاشراً: تشيعه لبني أمية:

جمع أبو رية في هذا الموضوع كل شتائم كتب الشيعة في أبي هريرة، وظن أنه حصل على شيء، وزعم أنه أتى بما لم يأت به الأوائل ولم ينسج على منواله ناسج...

ولذلك لم يتورع في سبيل الهوى الذي تملك قلبه وهو بغض أبي هريرة أن ينقل عنهم سب كبار الصحابة واتهام كثير منهم بالكذب على رسول الله إرضاء لمعاوية إلى ما هنالك من الأكاذيب المنتنة.

---

(١) ١٨٨ ـ ١٩٢.

ونحن في عصر لا نستسيغ فيه نبش هذه القاذورات، ونرى من يعمل على نبشها مخرباً هداماً يسعى لتفريق كلمة المسلمين ووحدتهم في عصر لم يبق فيه سبب للافتراق والخلاف والنزاع بين أهل السنة وبين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية.

ولكن أبا رية ترويجاً لكتابه في أوساط الشيعة تظاهر بالتشيع واتهم كل من يتهمونهم من الصحابة والتابعين كل من يبغضونهم، وهو حر في أن يكون من شيعة علي رضي الله عنه، وما كان ذلك ليخرجه عندنا عن دائرة الإسلام والعلم، لو كان عالماً حقاً.، وأبو رية حر في أن يسلك لترويج كتابه كل سبيل إلا أن يزعم «أنه جاء بدراسة جامعة قامت على قواعد التحقيق العلمي بحيث تعتبر الأولى من نوعها لم ينسج أحد من قبل على منوالها!».

لئن كان نبش الأكاذيب والافتراء على صحابة رسول الله واعتماد الكتب التي لم يعرف مؤلفوها بالصدق ولا بالتمحيص في الرواية، أو التي عرف مؤلفوها بالبغض القاتل لأبي هريرة، لئن كان هذا هو التحقيق العلمي الذي لم ينسج أحد على منواله فليهنأ أبو رية بعلمه وتحقيقه، وما نظن أن كرام إخواننا من عقلاء الشيعة يجدون في مثل هذا الرجل تثبيتاً لحق بين متنازعين، أو تأييداً لهم ضد إخوانهم أهل السنة، وإن الجاهل الأحمق المغرور ليجرّ من الأذى على نفسه وعلى أصدقائه ما يكون بلاء يستعاذ بالله منه، وشراً يبتعد الأخيار عن اللصوق به، وقديماً جاء في الأثر: «ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيهاً»[1] ولن يكون عند الذين يحترمون أنفسهم وجيهاً..

والعقيدة التي ندين الله بها أن أبا هريرة كان محباً لآل بيت

(١) هكذا يشتهر على الألسنة، وقد ذكره السيوطي في الجامع الصغير بلفظ: (ذو الوجهين في الدنيا يأتي يوم القيامة وله وجهان من نار) ثم رمز له السيوطي بعلامة الحسن وتعقبه المناوي بأنه ضعيف.

رسول الله ﷺ، روى في فضائل الحسن والحسين أكثر من حديث، واصطدم مع مروان بن الحكم في المدينة يوم أراد المسلمون دفن الحسن مع جده رسول الله ﷺ وبذلك كانت بينهما وحشة استمرت إلى قرب وفاة أبي هريرة كما يعلم مما ذكرناه في هذا الكتاب وكان أبو هريرة ممن نصر عثمان يوم الدار كما نصره علي وابنيه الحسن والحسين، ولكنه مع هذا كان منصرفاً إلى بث السنة وخدمة العلم، أبى أن يخوض الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية كما أبى أن يخوضها عدد من كبار الصحابة، ضناً منهم بأن يشاركوا في سفك دماء المسلمين، واجتهاداً منهم بأن الحياد بين الفريقين أرضى لله وأبرأ للذمة. هذا هو موقف أبي هريرة وما عدا ذلك فدس وافتراء وتعصب كان يمليه الهوى والشعوبية فيما مضى، فأصبح يمليه النفاق والجهل وسوء العقيدة الآن.

كلمة مجملة في أبي هريرة رضي الله عنه:

يتضح لنا مما ذكرناه في هذا الفصل عن أبي هريرة رضي الله عنه من النصوص الثابتة عند أئمة الحديث وثقات المؤرخين الحقائق التالية:

أولاً: أنه كان أكثر صحابي روى الحديث عن رسول الله ﷺ، وأنه منذ أسلم وصحب رسول الله ﷺ عني بحفظ حديثه وتتبع أخباره التي كانت قبل هجرته إليه، ما زال يتتبع حديثه من أقرانه من الصحابة حتى أحاط بثروة من الحديث لم تجتمع لصحابي قط.

ومع ما أثارت بعض أحاديثه من «استغراب» بعض الصحابة الذين لم يطلعوا على تلك الأحاديث، ومن استغراب بعض الناس «كثرة» أحاديثه أول الأمر، فقد اعترفوا له أخيراً أنه أحفظهم للحديث وأرواهم له، ولم يشكوا أبداً في صدقه وفي أحاديثه.

ونذكر هنا على سبيل المثال حادثتين وقعتا له مع من استغرب بعض أحاديثه من الصحابة، وقد ذكرنا من قبل جوابه لعائشة أم المؤمنين جواباً أقنعها وأرضاها.

١ ـ أخرج ابن سعد في «طبقاته»[١] عن الوليد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه حدَّث عن النبي ﷺ بالحديث: «من شهد جنازة فله قيراط» فقال ابن عمر: انظر ما تحدث به يا أبا هريرة! فإنك تكثر الحديث عن النبي ﷺ، فأخذ بيده، فذهب به إلى عائشة رضي الله عنها فقال: أخبريه كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول، فصدقت أبا هريرة، فقال أبو هريرة: يا أبا عبد الرحمن! والله ما كان يشغلني عن النبي ﷺ غرس الوَديِّ ولا الصفق بالأسواق، فقال ابن عمر: أنت أعلمنا يا أبا هريرة برسول الله ﷺ، وأحفظنا لحديثه.

٢ ـ وأخرج ابن كثير في «تاريخه»[٢] عن أبي اليسر بن أبي عامر قال: كنت عند طلحة بن عبيد الله إذ دخل رجل فقال: يا أبا محمد! والله ما ندري هذا اليماني (أبا هريرة) أعلم برسول الله منكم؟ أم يقول على رسول الله ما لم يسمع أو ما لم يقل؟ فقال طلحة: والله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قوماً أغنياء، لنا بيوت وأهلون، وكنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار ثم نرجع، وكان هو (أبو هريرة) مسكيناً لا مال له ولا أهل، وإنما كانت يده مع رسول الله ﷺ، وكان يدور معه حيثما دار، فما نشك أنه علم ما لم نعلم، وسمع ما لم نسمع، قال ابن كثير: وقد رواه الترمذي بنحوه. اهـ.

فهاتان الحادثتان المنقولتان نقلاً موثوقاً عند أهل العلم تقطع ألسنة الذين يلوكون ألسنتم باتهام أبي هريرة منذ عهد النظام حتى أبي رية...

ثانياً: أنه استمر في تحديثه حتى توفي سنة ٥٨ أو ٥٩ أو ٦٠ على اختلاف الروايات والصحابة متوافرون، والمسلمون أيقاظ، والدولة الإسلامية في قوتها وعظمتها، وعلماء المسلمين يلتفون حول هذا الصحابي الجليل، يحسب كل واحد منهم من الشرف أن يلقى أبا هريرة ويأخذ عنه، حتى من

---

(١) ٧/ ٣٦٣ طبع بيروت.

(٢) ٨/ ١٠٩.

الشرف الذي نال سيد التابعين وعالمهم بلا منازع سعيد بن المسيب أن تزوج بنت أبي هريرة ولازمه حتى توفي، وبذلك بلغ الآخذون عنه من الصحابة والتابعين ثمانمائة من أهل العلم كما قدمناه عن البخاري، وهو عدد لم يبلغ عشره الآخذون عن أي صحابي آخر، وفي هذا ما يقنع الذين يريدون الحق ويستجيبون لوحي ضمائرهم بأن أبا هريرة كان في المحيط الذي يعيش فيه، وبين من يعرفونه من الصحابة والتابعين في الذروة العليا من الصدق يعلو عن الشك والريبة ووساوس المرجفين.

والذي يعرف ما كان عليه ذلك الجيل الممتاز من صحابة رسول الله والتابعين من صدق اللهجة، ونصرة الحق، وخذلان الباطل، وإنكار المنكر، والوقوف في وجه المبتدعين والمحاولين لتحريف الدين، والشدة على من انحرف عن سنة الرسول ﷺ في قول أو عمل، يجزم بأنهم لم يكونوا ليسكتوا عن أبي هريرة لو كان عندهم أدنى شك في صدقه، كيف وهو ليس ذا سلطان، وليس ذا جاه ونفوذ، فما الذي كان يمنعهم من الإنكار عليه ومنعه من التحديث عن رسول الله ﷺ لو كانوا شاكين في صدقه، وهم الذين كانوا يصدعون بالحق في وجوه الخلفاء والأمراء؟

ثالثاً: ورأيت كيف جابه مروان بن الحكم في قضية دفن الحسن مع جده المصطفى ﷺ، ومروان والي المدينة، وهو أموي والدولة يومئذ للأمويين، ومع ذلك فقد غضب أبو هريرة لتدخل مروان في منع دفن الحسن عند الرسول عليه السلام، وقال: تدخل فيما لا يعنيك!.. ولما أراد أن يتخذ مروان من إكثار أبي هريرة للحديث سبيلاً إلى إسكاته، أجابه ذلك الجواب الصريح العنيف، فهل ترى ذلك جواب رجل يكذب على رسول الله، متهم في دينه وإسلامه، متشيع لبني أمية كما حاول أبو رية أن يصوره؟ أم هو الرجل الواثق من دينه وإسلامه وهجرته إلى رسول الله وحديثه عن رسول الله، حتى تمنى مروان أن لم يكن قد تحرش بأبي هريرة!

رابعا: أنه كان مع علمه وبثه لسنة رسول الله ﷺ عابداً زاهداً، كثير

الذكر والصلاة والاستغفار، فقد أخرج ابن كثير في «تاريخه»[1] عن أبي عثمان النهدي أن أبا هريرة كان يقوم ثلث الليل، وامرأته ثلثه، وابنه ثلثه، يقوم هذا، ثم يوقظ هذا، ثم يوقظ هذا هذا. وأخرج أيضاً عن أبي هريرة قوله: إني أجزئ الليل ثلاثة أجزاء: جزءاً لقراءة القرآن، وجزءاً أنام فيه، وجزءاً أتذكر فيه حديث رسول الله ﷺ. وأخرج أيضاً عن أبي أيوب قال: كان لأبي هريرة مسجد في مخدعه، ومسجد في بيته، ومسجد في حجرته، ومسجد على باب داره، إذا خرج صلى فيها جميعاً، وإذا دخل صلى فيها جميعاً، وعن عكرمة: كان أبو هريرة يسبح كل ليلة اثنتي عشرة ألف تسبيحة، يقول: أسبح على قدر ذنبي.. وهذا لعمري منتهى العبادة والمراقبة لله عز وجل، وعن ميمون بن أبي ميسرة قال: كانت لأبي هريرة صيحتان في كل يوم، أول النهار صيحة يقول فيها: ذهب الليل وجاء النهار، وعرض آل فرعون على النار، وإذا كان العشي يقول: ذهب النهار وجاء الليل، وعرض آل فرعون على النار، فلا يسمع أحد صوته إلا استعاذ بالله من النار.

وكان يقول: لا تغبطن فاجراً بنعمة، فإن من ورائه طالباً حثيثاً طلبهُ: جهنم كلما خبت زدناهم سعيراً.

وروى غير واحد عن أبي هريرة أنه كان يتعوذ في سجوده أن يزني أو يسرق أو يكفر أو يعمل كبيرة، فقيل له: أتخاف ذلك؟ فقال: ما يؤمنني وإبليس حي ومصرف القلوب يصرفها كيف يشاء؟.

وقال أبو عثمان النهدي: قلت لأبي هريرة: كيف تصوم؟ قال: أصوم أول الشهر ثلاثاً فإن حدث بي حدث كان لي أجر شهري.

وكانت لأبي هريرة زنجية قد غمته بعملها فرفع عليها يوماً السواك ثم قال: لولا القصاص يوم القيامة لأغشيتك به، ولكن سأبيعك ممن يوفيني ثمنك أحوج ما أكون إليه، اذهبي فأنت حرة لله عز وجل.

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ١١٠ ـ ١١٤.

وحسبك دليلاً على ما كان يتمتع به من صلاح وتقوى في نظر القوم أنه كان وابن عمر هما اللذان يكبران في منى أيام العيد فيكبر الناس بتكبيرهما، وأنه كان هو الذي صلى على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وفي رواية أنه صلى أيضاً على أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها.

ولما حضره الموت بكى، فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: ما أبكي على دنياكم هذه، ولكن أبكي على بعد سفري وقلة زادي، وإني أصبحت في صعود ومهبط على جنة ونار، ولا أدري إلى أيهما يؤخذ بي!.

أفترى هذه العبادة والصلاة والتسبيح والوعظ والبكاء وعتق الرقاب والخوف من الله وشدة مراقبته يتأتى ذلك كله من نفس تستبيح كبرى الكبائر في الإسلام وهي الكذب على رسول الله ﷺ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

خامساً: وكان مع هذا كله مقلاً من الدنيا يتصدق بما يصل إلى يده من مال.

قال أبو الزعيزعة كاتب مروان: بعث مروان إلى أبي هريرة بمائة دينار فلما كان الغد بعث إليه: إنى غلطت ولم أردك بها، وإني إنما أردت غيرك، فقال أبو هريرة: قد أخرجتها فإذا خرج عطائي فخذها منه ـ وكان قد تصدق بها ـ وإنما أراد مروان اختباره[1].

ودَعْكَ من قول أبي رية أنه كان له «قصر» بالعقيق، وقصر بكذا. فهذا من تحريفه الذي لا يخاف الله منه، وإنما الرواية في ابن الأثير: وكانت وفاته في «داره» بالعقيق[2] و «الدار» لا تدل على ثراء ولا على سعة، فلقد كان لأكثر الصحابة، بل لكل صحابي دار، وما جرؤ أحد أن يقول: إنهم كانت لهم «قصور»!.. نعوذ بالله من تحريف الكلم عن مواضعه.

سادساً: لم يكد يمضي عصر الصحابة وكبار التابعين حتى كانت

---

(١) البداية والنهاية ٨/ ١١٠ ـ ١١٤.

(٢) البداية والنهاية ٨/ ١١٤.

أحاديث أبي هريرة محل عناية أئمة الحديث، ينقدونها، فيبينون ما صح منها، وينفون ما لم يصح، ويذكرون ما فيه ضعف أو وهن، واحتلت أحاديث أبي هريرة الصحيحة صدور مدونات السنة ومسانيدها، لم يشذ عن ذلك أحد قبل أن يأتي النظام والإسكافي ومن معهما من شيوخ المعتزلة، والإسكافي ومن سبقه من شيوخ الشيعة.

سابعاً: وكانت أحاديث أبي هريرة التي صحت عنه محل عناية الفقهاء وأئمة الاجتهاد في مختلف أمصار الإسلام، إذا صح الحديث منها لم يكن لأحدٍ كلام معه إلا ما روي عن إبراهيم النخعي وبعض علماء الكوفة من شيوخ مدرسة الرأي الذين لهم شروط معروفة في الأخذ بأحاديث الآحاد، ولم يوافقهم على ذلك جمهور فقهاء الأمصار، حتى أبو حنيفة الذي توجت به مدرسة العراق لم يصح عنه أنه وقف من أحاديث أبي هريرة موقف إبراهيم النخعي ومن سار على رأيه، بل يعمل بها متى صحت واستوفت شرائط الصحة عنده ـ وهي شروط مبعثها الاجتهاد والاحتياط في أمر الرواة غير الصحابة لا في أمر واحد من الصحابة، ومن زعم غير ذلك فهو مفتر كذاب، يكذبه مذهب أبي حنيفة نفسه وهو مدون مشهور.

ثامناً: كان أول من أظهر الطعن بأبي هريرة بعض شيوخ المعتزلة كالنظام، ولهم موقف من أكثر صحابة الرسول، لا من أبي هريرة وحده، ولهم موقف من السنة استباحوا به أن يكذبوا بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة عند الجمهور، وإنما أتوا من سلطان الفلسفة اليونانية على عقولهم حيث قاسوا بها الدين وكل ما ورد منه، ولولا الخوف من الجماهير لنقدوا القرآن نفسه. فإن فيه ما لا تستسيغه عقولهم اليونانية مثل ما في الحديث، ومع هذا فقد تأولوا القرآن بما يتفق مع عقليتهم، لقد ظنوا أن فلسفة اليونان هي الحق الذي لا باطل معه، ويستطيع الآن أقل طالب في المدارس الثانوية أن يجيبهم على هذا التأليه المضحك للفلسفة اليونانية!.. وإن زعم أبو رية أنهم أصحاب العقول الراجحة! أي كعقله تماماً..

وأما الشيعة فإنهم لم يقفوا من أبي هريرة وحده ذلك الموقف بل

وقفوا من صحابة رسول الله جميعاً إلا نفراً قليلاً يعد بالأصابع، موقف العداء والبغض والذم ووصل الأمر بأكثر فرقهم إلى تكفير جمهور الصحابة بما فيهم أبو بكر وعمر وسعد وخالد وغيرهم ممن أسعد الله الإنسانية بنقل هداية الإسلام على أيديهم..

وهم في هذا الموقف متفقون مع أصولهم التي التزموها، وهي بغض كل من لم يسلم لعلي رضي الله عنه بإمارة المؤمنين بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولذلك لما أجمع الصحابة على تولية أبي بكر رضي الله عنه الخلافة مقتوهم جميعاً، واعتبروهم متآمرين على مخالفة وصية رسولهم ﷺ حيث أوصى - في زعمهم - لعليٍّ بالخلافة من بعده، ولا نطيل في هذا القول وليس هو من بحثنا ولكنا نريد أن نقول لأبي رية: لئن اتفقت أهواؤه مع آرائهم في أبي هريرة، فإنهم لا يفردون أبا هريرة بهذه النقمة، ولكنهم يخصون أبا بكر وعمر بقسط أكبر منها ويحكون عنهما من الأقاصيص أبشع مما يحكونه عن أبي هريرة وهي التي اعتبرها أبو رية من المستندات العلمية التي يصح الاعتماد عليها، ويلزمه من ذلك أن يلتزم بكل ما جاء في كتبهم في حق الصحابة وهو معلوم معروف، وليس من المصلحة الإسلامية إثارة هذا الموضوع في هذه الظروف التي تقتضي وحدة كلمة المسلمين ونسيان الماضي الذي لا يَدَ لنا فيه، ولولا موقف أبي رية لما تعرضنا لهذا البحث الذي اضطررنا إليه ردًّا لمفترياته وأضاليله التي زعم أنها هي «التحقيق العلمي الذي لم يسبق إليه»!.

هذه كلمة مجملة فيها حقائق لاتنقض عن حياة أبي هريرة رضي الله عنه ومكانته العلمية في نفوس الذين عاشروه من الصحابة والتابعين، وفي نفوس الجماهير من أئمة الحديث وعلماء الإسلام خلال أربعة عشر قرناً.

ونرى أن نختم هذه الكلمة بكلمة للعلامة المحقق المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر، قال رحمه الله تعالى في أوائل مسند أبي هريرة من مسند الإمام أحمد[1] وقد لهج أعداء السنة، أعداء الإسلام، في عصرنا،

---

(١) ١٢/ ٨٤ طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر التي لم تتم.

وشغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا ـ زعموا ـ إلى تشكيك الناس في الإسلام تبعاً لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم وما صح من الحديث في رأيهم إلا ما وافق أهواءهم وما يتبعون من شعائر أوروبة وشرائعها، ولن يتورع أحدهم عن تأويل القرآن، إلى ما يخرج الكلام عن معنى اللفظ في اللغة التي نزل بها القرآن ليوافق تأويلهم هواهم وما إليه يقصدون!!

وما كانوا بأول من حارب الإسلام في هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديماً، والإسلام يسير في طريقه قدماً، وهم يصيحون ما شاؤوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم، وإما يدمرهم تدميراً.

ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون، بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين، زائغين كانوا أم ملحدين، كانوا علماء مطلعين، أكثرهم ممن أضله الله على علم! وأما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة وامتضاغ ألفاظ لا يحسنونها يقلدون في الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم.

ولقد رأيت الحاكم أبا عبد الله، المتوفى سنة ٤٠٥هـ حكى في كتابه المستدرك (٣: ٥١٣) كلام شيخ شيوخه، إمام الأئمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى سنة ٣١١هـ) في الرد على من تكلم في أبي هريرة، فكأنما هو يرد على أهل عصرنا هؤلاء، وهذا نص كلامه:

«وإنما يتكلم في أمر أبي هريرة، لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار.

إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم ـ الذي هو

كفر ـ يشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه. تمويهاً على الرعاع والسفل، أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي ﷺ، خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، ولم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري، اعتزل الإسلام وأهله، وكفَّر أهل الإسلام، الذين يتبعون الأقدار الماضية، التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة، التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر، لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه: أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه واختاره، تقليداً بلا حجة ولا برهان، تكلم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفيه، إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه.

وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها، أنا ذاكر بعضها بمشيئة الله تعالى».

ثم أخذ ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ يذكر بعض الأحاديث التي استشكلت من أحاديث أبي هريرة، ثم يجيب عنها.

هذه كلمة الحق في أبي هريرة وأحاديثه، وهذا ما ذهب إليه أئمة الهدى وأعلام الدين، وكبار فقهاء الإسلام ومتشرعيه. وبيدهم الحجة، وبألسنتهم المنطق، ومعهم التاريخ الصحيح، ووسيلتهم البحث العلمي الهادئ الرصين.

كلمة مجملة في «أبي رية» وكتابه:

حين كتبت مقدمة الطبع لهذا الكتاب وتحدثت عن كتاب «أبي رية»

كنت قد ألقيت نظرة سريعة على كتابه فكتبت ما كتبت، ولكني بعد أن تدبرت ما كتبه عن أبي هريرة، وناقشت ما ساقه من نصوص و«حكايات» أستطيع أن أجزم بالحقائق التالية:

أولاً: إن الرجل غير موثوق فيما ينقل، فكثيراً ما يزيد في النص الذي ينقله كلمة يفسد بها المعنى، لينسجم النص مع ما يريد، دون ما يريد صاحبه، وكثيراً ما ينقص كلمة، وكثيراً ما يسند القول إلى غير صاحبه تضليلاً وتمويهاً، وقد مر بنا أمثلة من ذلك خلال مناقشته لما كتبه عن أبي هريرة، ونحن نضع الآن بعض هذه الأمثلة أمام القارئ ليتأكد من «أمانة» هذا الرجل، و «تحقيقه العلمي»!

١ ـ يقول[١] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه:

«وكان قد أصاب زاملتين من كتب أهل الكتاب، وكان يرويها للناس «عن النبي» ثم نسب هذا القول إلى ابن حجر في «فتح الباري» ص١٦٦ ـ ج١، وعبارته في «الفتح» ليس فيها «عن النبي» وإنما زادها أبو رية ونسبها إلى الحافظ ابن حجر ليؤكد للقارئ الشك في أحاديث صحابة رسول الله ﷺ الذين كان بعضهم يستمع إلى مسلمة أهل الكتاب يتحدثون عن أخبار الأمم الماضية، فمنهم من كان ينقلها عنهم على أنها قصص متعلقة بالماضين، ولكن أبا رية يتهمهم بأنهم كانوا «ينسبونها» إلى النبي ﷺ!.. ولم يكتف بذلك البهتان حتى نسبه إلى الحافظ ابن حجر وهو لم يقله قط ولا يقوله مسلم يعرف ما كان عليه هذا الجيل الفذ في تاريخ الإنسانية من صدق اللهجة واستقامة الدين ووقوف عند حدود الله فيما أمر ونهى، وهم يعلمون أن الله لعن الكاذبين ومقتهم، وليس أقر لعيون أعداء الله والإسلام من أن يرموا بما رماهم به «أبو رية».

٢ ـ ونقل[٢] عن ابن كثير في «البداية والنهاية» ٨/٢٠٦ أن عمر

---

(١) ص١٦٢ بالهامش رقم ٣.

(٢) ص١١٥.

رضي الله عنه قال لكعب الأحبار: لتتركن الحديث «عن رسول الله» أو لألحقنك بأرض القردة.

وعبارة ابن كثير: لتتركن الحديث «عن الأُوَل» وليس فيها «عن رسول الله» ولكن «أمانة» أبي رية أجازت له تحريف هذا النص ليثبت ما ادعاه من أن كعباً كان يحدث عن رسول الله ﷺ وأن الصحابة كانوا يأخذون عنه الحديث، وهذه الفرية دسها المستشرقون اليهود أمثال «جولد تسيهر» ليدعوا تأثير اليهودية في الدين الإسلامي!.. فتلقفها منهم «المحقق العلمي» أبو رية، وتبرع لهم بإثبات الأدلة عن طريق «التزوير»!..

٣ ـ ونقل[1] عن «البداية والنهاية» لابن كثير: ١٠٦/٨ أن عمر رضي الله عنه هدد أبا هريرة بترك الحديث أو ليلحقنه بأرض دوس «أو بأرض القردة».

وهذه الزيادة «أو بأرض القردة» من مفتريات أبي رية على عمر وابن كثير معاً.. وإنما قالها عمر لكعب كما مر يهدده في ترك الحديث عن «الأُوَل» أي الأمم الماضية ـ كما نقل ذلك ابن كثير.

٤ ـ نقل أبو رية في عدة مواضع من بحثه عن أبي هريرة نصوصاً في تكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة وغيرهم لأبي هريرة، ثم نسبها إلى ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» وترجم أبو رية لابن قتيبة في هامش كتابه بأنه كان لأهل السنة كالجاحظ للمعتزلة في قوة البيان والحجة، وقصده من ذلك تأكيد تضليل القارئ بأن رجلاً كابن قتيبة له مكانته بين أهل السنة يطعن في أبي هريرة هذا الطعن، دليل على صحة ما يذهب إليه أبو رية من تكذيب أبي هريرة فيما يرويه عن رسول الله ﷺ.

مع أن ابن قتيبة ألف كتابه «تأويل مختلف الحديث» للرد على من طعن في أئمة الحديث منذ الصحابة حتى عصره، وأخبر أنهم هم رؤساء

---

(١) ص١٦٣.

الاعتزال كالنَّظّام أمثاله وآخرين. ثم ساق ابن قتيبة شتائم النظام لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم من كبار الصحابة، ثم كرَّ بالرد عليه وتفنيد ما قال عن كل واحد من هؤلاء.

فأخذ «أبو رية» ما قاله النظام في أبي هريرة ونسبه إلى ابن قتيبة وتعامى عن رد ابن قتيبة على النظام، وهكذا تكون «الأمانة العلمية» عند هذا «المحقق العلمي»!..

٥ ـ ونقل[١] عن المرحوم السيد رشيد رضا كلاماً عن كعب ووهب ابن منبه قال فيه: «وما يدرينا أن كل الروايات ـ أو الموقوفة منها ـ ترجع إليهما» مع أن العبارة: «وما يدرينا أن كل (تلك) الروايات إلخ». فأسقط أبو رية كلمة «تلك» التي أشار بها السيد رشيد ـ رحمه الله ـ إلى مرويات كعب ووهب عن أهل الكتاب، لتجيء العبارة موهمة بأن كل روايات الصحابة ترجع إليهما.. فانظر إلى هذا الدس والتلاعب في نقل النصوص لتتفق مع أهوائه وأغراضه.

هذه أمثلة لا مجال للمناقشة فيها تدل على تلاعبه في النصوص التي ينقلها ونسبتها إلى غير قائليها، وأشهد أني لا أعلم أحداً من أشد المستشرقين تعصباً ودساً، بلغت جرأته في تحريف النصوص والتلاعب فيها كما بغلت جرأة أبي رية فماذا تقول في هذا «العلامة المحقق الأمين؟».

ثانياً: أنه يستدل لفكرته التي يخالف بها جمهور العلماء بنصوص للعلماء في موضوع غير الموضوع الذي يتكلم فيه، ليوهم القارئ أنه مؤيد فيما يقوله من العلماء الأقدمين.

ونضرب لذلك مثلاً بما زعمه من تدليس أبي هريرة مع أنّ جميع العلماء متفقون على أن ما كان يصنعه أبو هريرة وغيره من الصحابة من نسبته حديثاً إلى النبي ﷺ لم يسمعه ولكنه سمعه من صحابي آخر يسمى

---

(١) ص١٩٥.

إرسالاً، وهو أمر متفق على جوازه وصحته ووقوعه من عدد من الصحابة غير أبي هريرة.

ولكن أبا رية يسمي هذا العمل تدليساً ثم يذكر ما قاله العلماء من جرح المدلس وسقوط اعتباره. ليصل من ذلك إلى أن أبا هريرة ـ بحسب القواعد التي وضعها هؤلاء العلماء ـ لا يعتبر حديثه ولا يحتج به.

ومثلاً آخر: إنه يتهم أبا هريرة بالكذب، ثم ينقل نصوص العلماء في سقوط الاحتجاج بمن كذب ولو مرة واحدة على رسول الله ﷺ، وأن بعضهم ذهب إلى تكفيره، ويريد أن يطبق ذلك على أبي هريرة.. أي أنه يأتي بمقدمة صغرى غير صحيحة، ومقدمة كبرى مسلمة، ثم يأتي بالنتيجة التي يهواها على أنه ألزم خصومه بما لا يسعهم رفضه.

لقد قال في أول بحثه: إن أحاديث الآحاد تفيد الظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً، واستنتج من ذلك أن أحاديث الآحاد لا تلزمنا بشيء..

استدل للمقدمة الصغرى بنصوص العلماء في هذا الشأن وهي صحيحة، ولكن المقدمة الكبرى غير مسلمة لأن جماهير أئمة العلم ذهبوا إلى وجوب العمل بأحاديث الآحاد، فالنتيجة التي ذكرها أبو رية غير صحيحة، ومن المعلوم أن القياس لا يكون صحيحاً ملزماً إلا إذا سلمت مقدمتاه.

هكذا شأنه في كل أبحاثه، ومن هنا أكثر من الاستشهاد بنصوص من مراجع علمية محترمة في الأوساط العلمية، لكنها لا تلتقي معه في اتجاهه، بل هي في اتجاه معاكس له تماماً، وإنما حشرها بين مراجعه ليموه بها على القراء البسطاء، أو الذين لا اطلاع لهم على هذه المباحث.

ثالثاً: أنه يسيء فهم النصوص عمداً، ويتحكم في فهمها تحكماً يمليه الهوى لا البحث العلمي كما فعل في فهمه معنى قول أبي هريرة رضي الله

عنه: «على ملء بطني» وكما فعل في فهمه معنى قول بُسر بن سعيد فيمن كان يحضر مجلس أبي هريرة فيجعل ما يرويه أبو هريرة عن كعب مروياً عن رسول الله، وما يرويه أبو هريرة عن رسول الله مروياً عن كعب، وقد سبق التنبيه إلى ذلك.

وهذا الأسلوب هو أسلوب المتعصبين من المستشرقين، وهو الذي أسقطهم من عيون المستشرقين المحققين المنصفين الذين أتوا بعدهم، وأضعف من الثقة بأبحاثهم.

رابعاً: إنه في سبيل تأكيد الفكرة المستولية عليه يرفض نصوصاً أجمع العلماء على صحتها، من حيث يعتمد على روايات مكذوبة نص العلماء على بطلانها وعلى «حكايات» تروى في مجالس الأدب، ومن مصادر غير موثوقة في نظر العلماء وليس لها سند ولا يعرف قائلها.

وبهذا ليس عنده مانع يمنع من تكذيبه لما جاء في كل كتب السنة الصحيحة كالبخاري ومسلم والسنن الأربعة وغيرها في بسط رداء أبي هريرة ودعاء الرسول له بالحفظ، ويذهب في تكذيب هذه الرواية إلى حد السخرية والاستهزاء، في حين أنه يعتمد على ما جاء في كتاب «الحيوان» للدميري، و«شرح ابن أبي الحديد»، و«عيون الأخبار»، و«مقامات بديع الزمان الهمذاني»!!..

وهذا هو بعينه أسلوب أولئك المتعصبين من المستشرقين كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، فاقتدى بهم، حذوك النَّعل بالنعل.

خامساً: اعتماده في سب أبي هريرة وتكذيبه وفي التشكيك بالسنة ورواتها، على ما كتبه المستشرق «جولد تسيهر» و «شبرنجر» و «فون كريمر» و«دائرة المعارف الإسلامية» (البريطانية) وتفاخره بأنه يأخذ عن هؤلاء ويتلقى عنهم دروس السب والشتيمة في جلة صحابة رسول الله ﷺ!.

بل إنه كان أكثر منهم بذاءة وأطول لساناً، انظر إلى «شبرنجر» إنه يقول عن أبي هريرة: «المتطرف فى الاختلاق ورعاً».

ألا ترى أن هذا الكلام على ما فيه من نسبة الكذب إلى أبي هريرة

يعتبر كالتسبيح بجانب ما أضفاه أبو رية على أبي هريرة من ألفاظ السب والشتم والهجاء المقذع حين زعم أنه كان يختلق الأحاديث ليرضي بها الأمويين.

ثم إن «شبرنجر» يعترف بأن كثيراً من الأحاديث التي تنسبها الروايات إليه إنما قد نحلت في عصر متأخر، فهو (شبرنجر) لا يحمل أبا هريرة وزرها، ولكن أبا رية حمل أبا هريرة وزر كل الروايات المكذوبة عليه واستنتج منها تلك النتائج البعيدة عن الحق.

وقد ذكرنا لك كيف زعم أن أبا هريرة كان يستحل الكذب على الرسول بأنه ما دام لا يحلل حراماً ولا يحرم حلالاً فلا بأس، ثم استشهد بأحاديث رويت عنه، وقد ثبت أنها كلها موضوعة عليه كما بين ذلك أئمة الحديث..

وهكذا يفوق التلميذ أستاذه.. لكن لا في الذكاء وعمق البحث والأدب، بل في شيء آخر غير هذا..

سادساً: أنه لم يتحل بالأدب الكريم في بحثه، فكانت له الكلمات النابية التي مكانها مجالس السوقة والرعاع، لا الكتب والمؤلفات.

إنه قد ذهب في أول بحثه إلى أن الكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع سواء كان عمداً أو خطأ، ثم قال: «فلعنة الله على الكاذبين متعمدين أو غير متعمدين» هذا مع العلم بأن كبار الصحابة، وكبار المحدثين، وكبار الفقهاء، وكبار العلماء، قد وقع منهم الخطأ والوهم إما في الرواية وإما في الفتوى وإما في رواية التاريخ، فهؤلاء جميعاً في أدب «أبي رية» قد نالتهم لعنة الله!.. ومن عدالة الله أنا أمسكنا بأبي رية متلبساً بجريمة الكذب العمد كما رأيت.

ثم انظر إلى الألفاظ البذيئة التي قالها عن أبي هريرة، ثم عن معاوية، ثم عن الذين سيخالفونه في نتائج «بحثه العلمي الذي لم ينسج أحد من قبل على منواله» كيف كال لهم السباب المقذع ووصفهم بأحط الأوصاف والنعوت.

لقد كنت أقرأ هذا وأنا أعجب كيف يتفوه إنسان يحترم نفسه بمثل هذه الكلمات، حتى حدثني عنه من يعرفه شخصياً ما أزال عجبي «وكل إناء بالذي فيه ينضح».

سابعاً: إنه لم يتورع خلال بحثه ـ ليثبت عبقريته وأنه أتى بما لم يأته الأوائل، وأنه اكتشف حقيقة أبي هريرة التي خفيت على ثمانمائة من حملة العلم من الصحابة والتابعين ـ من أن يتهم الصحابة ـ وفيهم عمر ـ بالغفلة والسذاجة، حيث سمحوا لمسلمة أهل الكتاب الذين أسلموا ليدسوا على الإسلام، أن يكذبوا على الرسول، ثم نقلوا عنهم هذا الكذب، من غير أن يؤتوا ذرة من الفطنة التي أوتيها أبو رية فيعلموا أن هؤلاء مدسوسون دساسون، بل خدعوا بهم ونقلوا عنهم وتركوهم يدسون على الدين ويفسدون عقائده أحراراً يسرحون ويمرحون، بل يعظَّمون ويقدَّسون!..

ثم اتهم الأجيال المتلاحقة من بعدهم ـ وفيهم عشرات الألوف من كبار العلماء والفقهاء والمتشرعين والمحدثين بالغفلة وعدم التيقظ لما تيقظ له «محققنا العلامة العبقري» وأنهم جميعاً فاتهم من معرفة الحقائق التي أودعها في كتابه مما كان ينبغي أن يؤلف فيها مثل كتابه منذ ألف سنة!.. ولكنهم لم يفعلوا حتى قام هو بهذه المهمة التي ستغير وجه الدراسات العلمية من بعد..

هذا ما قاله بلسانه وسطره بقلمه، وتكاد تلمسه في كل صفحة من صفحات كتابه. ولا تدل هذه الدعوى والغرور والتبجح إلا على شيء واحد.. على عقل صاحبها.. وسبحان مقسم الحظوظ في العقول، كما يقسم الحظوظ في الأرزاق.

ثامناً: زعم أبو رية أنه استكثر في كتابه من الأدلة التي لا يرقى الشك إليها وتزيد من الشواهد التي لا ينال الضعف منها. وحسبنا أن نلمس مكان هذه الدعوى في المصادر التي استمد منها كل ما خالف رأي جماهير المسلمين جيلاً بعد جيل. وهي مثل هذه الكتب التي أشار إليها ونقل عنها:

«حياة الحيوان»: للدميري.

«العمدة»: لابن رشيق.

«شرح نهج البلاغة»: لابن أبي الحديد.

«المعارف»: لابن قتيبة.

«نهاية الأرب»: للنويري.

«البيان والتبيين»: للجاحظ.

«الحيوان»: للجاحظ.

«عيون الأخبار»: لابن قتيبة.

«رحلة ابن جبير».

«الخطط»: للمقريزي.

«الفخري»: لابن طباطبا.

«معجم الأدباء»: لياقوت.

«حلية الأولياء»: لأبي نعيم.

«تاريخ بغداد»: للخطيب.

«تاريخ دمشق»: لابن عساكر.

«تاريخ أبي الفدا».

«النجوم الزاهرة»: لابن تغري بردي.

«معجم الحيوان»: لمعلوف باشا.

«أبو هريرة»: لعبد الحسين شرف الدين.

«خزانة الأدب»: لعبد القادر البغدادي.

«خاص الخاص»: للثعالبي.

«ثمار القلوب»: للثعالبي.

«الصداقة والصديق»: للتوحيدي.

«نكت الهميان في نكت العميان»: للصفدي.

«شرح لامية العجم»: للعلواني.

«تاريخ التمدن الإسلامي»: لجرجي زيدان.

«العرب قبل الإسلام»: لجرجي زيدان.

«دائرة المعارف الإسلامية» (البريطانية).

«الحضارة الإسلامية»: لكريمر.

«السيادة العربية»: لفلوتن.

«حضارة الإسلام»: لإبراهيم اليازجي.

«تاريخ العرب المطول»: لفيليب حتي، وإدوارد جرجس، وجبرائيل جبور.

«تاريخ الشعوب الإسلامية»: لبروكلمان.

«المسيحية في الإسلام»: للقس إبراهيم لوقا.

«العقيدة والشريعة في الإسلام»: لجولد تسيهر.

هذا نموذج من المصادر التي أثبتها في آخر كتابه، والتي زعم أنه أتى منها بالأدلة التي لا يرقى الشك إليها، والشواهد التي لا ينال الضعف منها!!..[1]

---

(١) ذكرنا في ثبت المصادر التي زعم أبو رية أنها لا يرقى إليها الشك ولا ينالها الضعف «تاريخ ابن عساكر» و«الحلية لأبي نعيم» و«تاريخ بغداد للخطيب» وغيرها، ثم أنكرنا عليه اعتبار مثل هذه المؤلفات من المصادر التي لا يرقى إليها الشك.

ونزيد الأمر إيضاحاً بأن كلاً من الخطيب وأبي نعيم وابن عساكر ـ وإن كانوا من كبار الحفاظ في عصرهم ـ لم يلتزموا في كتبهم المذكورة إخراج ما أوردوه عن طريق صحيح، وإنما جمعوا كل ما وصلهم مما يتصل بموضوع الكتاب الذي يؤلفونه بقطع النظر عن حجة السند أو ضعفه أو صدق الخبر المروي أو كذبه، اعتماداً منهم على ذكر السند، وبمعرفة حال رواته تعرف حال الخبر، ولهذا جاء في كتبهم المذكورة كثير من الأحاديث والأخبار المكذوبة أو الواهية مما نص العلماء على كثير منها.

ولذلك يقول الذهبي في «رسالة الثقات» ص١١ عند ذكره الخطيب: «وهو وأبو نعيم وكثير من علماء المتأخرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديث الموضوعة في تآليفهم غير محذرين منها، وهذا إثم وجناية على السنن فالله يعفو عنا وعنهم».

أما النصوص الواردة في «صحيحي البخاري ومسلم» و«مسند الإمام أحمد» و«الموطأ» و«سنن النسائي» والترمذي ومدونات السنة المعتبرة فقد كذب منها ما شاء، لأنها يرقى إليها الشك وينال منها الضعف..

البخاري يُشك في نصوصه، أما الإسكافي فيوثق بحكاياته.

مسلم ينال الضعف رواياته، وأما الثعالبي، فلا ريب في صدقه.

أحمد يروي الأكاذيب، ولكن ابن أبي الحديد لا ينقل إلا الصدق.

أنا لا أقول شيئاً عمن يقول هذا الكلام! ولكني أسأل الذي قرظ كتابه من كبار الأدباء[1] فأبدى إعجابه بكثرة مصادره، أسأله وهو الذي نادى بالمنهج العلمي في هذه البلاد. هل يصح أن يكون قائل هذا الكلام من العلماء؟ أم من طلبة العلم، أم من الذين يفهمون معنى «العلم»؟!.

ثامناً: زعم «أبو رية» أنه ألف كتابه على قواعد التحقيق العلميّ، فما هو المنهج الذي وضعه لكتابه؟ ما هي القاعدة أو القواعد التي وضعها لتصحيح الأحاديث؟ ماذا نفعل بهذه الثروة من كتب السنة الموجودة؟ أنرميها كلها؟ أنأخذ بها كلها؟ أنأخذ بعضها ونترك بعضها؟ وما القاعدة في ذلك؟ العقل الصريح؟ عقل من؟ أمثل عقله الذي كذب الروايات الثابتة، وصدق «الحكايات» المكذوبة؟! ورد رواية البخاري، وقبل حكاية الإسكافي؟.

ثم أبو هريرة ماذا نفعل بأحاديثه؟ أهي كذب كلها؟ أم بعضها كذب وبعضها صحيح؟ وما القاعدة في التمييز بينها؟.

إن كل ما صنعه أبو رية أنه عرض علينا عبقريته في التنبه لغفلة العلماء الذين سبقوه عن وضع القواعد العلمية الصحيحة لنقد الحديث! ولم

---

(١) هو الدكتور طه حسين الذي كتب مقالاً عن كتاب أبي رية في بعض الصحف المصرية أبدى فيه إعجابه بكثرة المراجع التي رجع إليها في هذا الكتاب مما يدل على دأبه وبحثه، ومع ذلك فقد نقده نقداً لاذعاً فيما يتعلق بأبي هريرة. وكان من أمانة هذا المحقق أبي رية أن نشر ثناءه عليه في كثرة المصادر وحذف انتقاده اللاذع عليه.

يترك طريقة للتشكيك في السنة ورواتها من الصحابة إلى التابعين فمن بعدهم إلا سلكها، ثم زعم بعد ذلك أنه أراد خدمة السنة!؟

أفهذا هو المنهج العلمي؟ أهذه هي الدراسة التي قامت على قواعد التحقيق العلمي، وهي الأولى من نوعها ولم ينسج أحد من قبل على منوالها؟!..

إني لأشهد أن أحداً من العقلاء الذين يحترمون أنفسهم ويحترمون عقولهم وعقول قرائهم لم ينسج من قبل، على هذا المنوال! وحسب «أبي رية» هذا الشرف!.. بل حسبه من الشرف أن ينفق على كتابه جهد ثلاثين سنة وتزيد.

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

وبعد فقد اتضح لنا مما سبق أن كتاب أبي رية ليست له أية قيمة علمية، لأمرين بارزين فيه:

١ ـ خلو الكتاب من المنهج العلمي.

٢ ـ وخلو مؤلفه من الأمانة العلمية، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].(١)

---

(١) يلاحظ القارئ في نقدنا لأبي رية أنا كررنا أحياناً ما ذكرناه في موضع آخر. وسبب ذلك أن المقدمة التمهيدية (للطبعة الأولى) التي خصصناها لنقد كتاب أبي رية إجمالاً قد كتبت قبل بضعة أشهر من كتابتنا لنقد موقف أبي رية من أبي هريرة رضي الله عنه، وقد أرسلت تلك المقدمة إلى القاهرة فور كتابتها وليست عندنا نسخة منها، فلما كتبت الفصل الخاص بأبي هريرة رضي الله عنه غاب عن الذاكرة بعض ما احتوته المقدمة التمهيدية، ومن هنا يتبين سر تكرار المصادر التي استند إليها أبو رية في كتابه في كل ما خرج منه عن جمهور المسلمين من آراء. وعذرنا هو ما ذكرناه.